وزارة التعليـــــم العـــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــز الجـــــامعي لميلـــــــة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان: علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2014

مذكرة بعنـــــــــوان:

تطور النفقات العامة وأثرها على النشاط الاقتصادي

دراسة حالة : الجزائر 2000- 2010

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
- أمال مزيتي
- دلال مولة
- مسعودة بوفاس

إشراف الأستاذ (ة):
- مصباح حراق

السنة الجامعية: 2014/2013

وزارة التعليـــــم العـــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــز الجـــــامعي لميلـــــــة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير **المرجع : ...../ 2014**
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

مذكرة بعنـــــــــوان:

تطور النفقات العامة وأثرها على النشاط الاقتصادي

دراسة حالة : الجزائر 2000- 2010

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة: **إشراف الأستاذ (ة):**

- أمال مزيتي - مصباح حراق
- دلال مولة
- مسعودة بوفاس

السنة الجامعية: 2014/2013

الدعاء

يا رب ... لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب ... علمني أن التسامح هو أعلى مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب ... إذا جردتني من المال فاترك لي الأمل ,وإذا جردتني من النجاح فاترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل

وإذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان

يا رب ... إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو

يا رب.. إذا نسيتك لا تنساني

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ النمل: ١٩

الحمد لله على نعمته علينا وما كنا نوفق لولاه

نتوجه بالشكر لله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا البحث المتواضع

نشكر جزيل الشكر الأستاذ المشرف الدكتور "حراق مصباح" على تفضله بقبول الإشراف على هذا العمل ,حيث كان له فضل المبادرة بالترحيب بمشروع البحث منذ أن كان فكرة موضوعية بناءة و لطالما رفع معنوياتنا حتى نما البحث . فكان بحق مشرفا وسندا لنا فجزاكم الله عنا خير الجزاء و أمد الله في عمركم لخدمة العلم والدين والأمة .

ولا يفوتنا أن نشكر جميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بالمركز الجامعي لميلة على عطائهم المتميز فلهم منا كامل التقدير والعرفان ونخص بالذكر هنا الأساتذة "بوجنانة فؤاد – عاشوري نعيم

– لطرش جمال – داودي عبد الهادي – كنيدة زليخة "

دون أن ننسى شكر جميع الأساتذة من الطور الابتدائي

إلى الطور الجامعي ,و إلى كل من قدم لنا العون من قريب

أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

في الأخير نشكر الذي كان له الفضل في كتابة هذا البحث

وجعله على هذه الصورة الأخ "سامي" فألف شكر لك .

إهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفان

أهدي ثمرة جهدي هذه

إلى اعز مخلوقين على قلبي في هذا الوجود إلى من لهما الفضل في تربيتي وتعليمي إلى من دفعاني دوما إلى الأمام ومنحاني القدرة على المواصلة إلى أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما وبارك لهما في الأيام الباقية لهما إنشاء الله

إلى الذين نشأت فيهم ومعهم الذين بذلو من أجل مواصلة دراستي كل كال ونفيس ،إخوتي من أكبر أخ عبد النور إلى أصغر أخت خولة ،إلى زوجات إخوتي ولأزواج أخواتي إلى كل الأهل والأقارب كبيرا وصغيرا

إلى الكتاكيت" زكرياء ،آلاء ،سيف الدين ،رتاج،إسراء ،مريم – راما "

إلى كل صديقاتي وزميلاتي اللواتي وقفن بجانبي وكن سندا في مشواري الدراسي وأخص بالذكر منهن "ابتسام – شادية – مديحة – خديجة – أمينة – لبنى – دلال- مسعودة "

إلى كل من علمني حرفا أو لقنني علما وإلى كل مثابر في طلب العلم

أمال

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون "

سورة التوبة الآية -105 –

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد **الحمد الله الواحد الأحد** على توفيقه ونعمته علي

إلى من أتى بي لدنيا القدر ... إلى من شقى لأكبر

إلى من باسمه اعتز وافتخر ... تحية ملؤها عطرا وعنبر

إلى والدي العزيز ..."محمد"

إلى من بسمتها تتفتح كأوراق الزهر ... لمن سهرت الليالي وأنا لا اشعر

إلى من لساني عن وصفها يعجز أن يعبر

أمي الغالية ..."حسينة"

إلى من كانوا سندي و رفاقي لأسير في الدنيا و أنظر الى من صانوا الأمانة من أهلهم وكل منهم ما قصر إلى أختي ***"حليمة "*** *وإخواني* ***"علي – يحيى – عبد القادر- عنتر- جمال - ارزقي "***

أحبكم من كبيركم إلى الأصغر

إلى كل من علمني حرفا أو اثنين أو أكثر

إلى كل من استحق ثقته أشكرك جزيل الشكر

إلى زملائي و زميلاتي في الدراسة... أصدقائي صديقاتي لكل من كان بصحبتي يفتخر

كلا باسمه لعلي انسى أحدا أو اقصر

إلى من ساهم في انجاز هذا البحث بعمل أو دعاء قريبا كان أو بعيد

أساتذتي امرأة كانت أو رجلا

" وأخيرا عسى أن أكون قد وفيت ودعائي أن تسير أمتي بعلمنا هذا نحو الأفضل"

"وشكرا"

مسعودة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " سورة النمل 19

اهدي ثمرة جهدي

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار ... أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار ... والدي العزيز "عبد الحميد"

إلى ملاكي في الحياة ,إلى معنى الحب و الحنان, إلى بسمة الحياة وسر نجاحي , وحنانها بلسم جراحي , إلى أغلى الحبايب ...أمي الغالية "صليحة"

إلى من نشأت و ترعرعت معهم إلى من أكن لهم الاحترام والتقدير أخواتي " رقية- لامية – أسماء " وإخواني "خيرالدين – يوسف "

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

إلى عمي عبد المؤمن ,زوجته و أولاده "حسام الدين وصفاء" و عمي عبد الحق ,زوجته وابنته الكتكوتة "دعاء"

إلى أعمامي"رشيد –زيدان –عبد الباقي – حمزة" و عماتي "سليمة – فريال – زهية – مليكة "

إلى كل أخوالي وخالاتي

إلى كل من صاحبني في الدراسة ... إلى أحبائي و صديقاتي اللواتي وقفن بجانبي وكن سندا في مشواري الدراسي وأخص بالذكر "أمال – لبنى – مسعودة – رزيقة – ياسمينة "

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من علمني حرفا أو لقنني علما وإلى كل مثابر في طلب العلم

دلال

فهرس الموضوعات: .....

الرقم	العنوان	الصفحة
فهرس الموضوعات		
فهرس الجداول والأشكال		
المقدمة العامة		أ+ب+ج
الفصل الأول: عموميات حول النفقات العامة		
/	مقدمة الفصل الأول	01
المبحث الأول	ماهية النفقات العامة	02
المطلب الأول	مفهوم النفقات العامة	02
المطلب الثاني	أركان النفقات العامة	03
المطلب الثالث	ضوابط النفقات العامة	07
المطلب الرابع	المراحل الأساسية لصرف النفقات العامة	08
المبحث الثاني	تبويب النفقات العامة	10
المطلب الأول	من حيث المجال	10
المطلب الثاني	من حيث الدورية	10
المطلب الثالث	من حيث القوة الشرائية	11
المطلب الرابع	من حيث الوظيفة	12
المطلب الخامس	تقسيم النفقات في الجزائر	14
المبحث الثالث	تطور النفقات العامة	19
المطلب الأول	تحديد النفقات العامة	19
المطلب الثاني	ظاهرة تزايد النفقات العامة	21
المطلب الثالث	التزايد الحقيقي للنفقات العامة	22
المطلب الرابع	التزايد الظاهري للنفقات العامة	25
/	خاتمة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة		
/	مقدمة الفصل الثاني	30
المبحث الأول	الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	32
المطلب الأول	الآثار الاقتصادية على الناتج القومي	32
المطلب الثاني	الآثار الاقتصادية على الاستهلاك القومي	34
المطلب الثالث	الآثار الاقتصادية على توزيع الدخل القومي	35

المطلب الرابع	الآثار الاقتصادية على الأسعار	37
المبحث الثاني	الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة	38
المطلب الأول	أثر المضاعف	38
المطلب الثاني	أثر المعجل	41
المطلب الثالث	أثر تفاعل المعجل مع المضاعف	42
المبحث الثالث	المؤشرات الكمية لدراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	45
المطلب الأول	الميل المتوسط للنفقات العامة	45
المطلب الثاني	الميل الحري للنفقات العامة	45
المطلب الثالث	المرونة الداخلية للنفقات العامة	46
المطلب الرابع	نصيب الفرد من النفقات العامة	46
/	خاتمة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر من 2000-2010		
/	مقدمة الفصل الثالث	48
المبحث الأول	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من 2000 إلى 2004	49
المطلب الأول:	مضمون البرنامج	49
المطلب الثاني	أهداف البرنامج	50
المطلب الثالث	آثر البرنامج على النمو الاقتصادي	51
المبحث الثاني	البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي من 2005 -2010	52
المطلب الأول	مضمون البرنامج	52
المطلب الثاني	أهداف البرنامج	52
المطلب الثالث	أثر البرنامج على النمو الاقتصادي	53
المبحث الثالث	تحليل الإنفاق العام في الجزائر من 2000 إلى 2010	54
المطلب الأول	تحليل نفقات التسيير في الجزائر من 2000 إلى 2010	54
المطلب الثاني	تحليل نفقات التجهيز في الجزائر من 2000 إلى 2010	58
المطلب الثالث	تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة من 2000 إلى 2010	62
	خاتمة الفصل الثالث	64
الخاتمة العامة		65
قائمة المصادر والمراجع		68

قائمة الأشكال والجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقسيم النفقات العامة	18
02	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	31
03	أثر تغير الدخل على الاستهلاك والادخار	40
04	أثر تفاعل المضاعف والمعجل على الدخل القومي	43
05	آثار غير مباشرة للنفقات العامة "أثر المضاعف والمعجل"	44
06	بيان مستوى ا لرفاهية وعلاقته بنصيب الفرد من النفقات العامة	46
07	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	49
08	تطور نفقات التسيير من 2000 إلى 2010.	54
09	تطور نفقات التسيير من 2000 إلى 2010 (أعمدة بيانية)	55
10	تطور نفقات التجهيز من 2000 إلى 2010	58
11	تطور نفقات التجهيز من 2000 إلى 2010 (أعمدة بيانية)	59
12	إجمالي النفقات العامة من 2000 إلى 2010	62

المقدمة العامة:

تمثل دراسة النفقات العامة جزءا هاما في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم، ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة تتطور نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة والقواعد التي تحكمها، كما تبين بوضوح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

اهتم الاقتصاديون التقليديون وفقا لمنطقهم الذي يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي تعهدت الدولة أمر إشباعها وفقا لمتطلبات الاتجاه الاقتصادي الحر، ولهذا كان الهدف الجوهري لتحصيل الإيرادات هو تغذية النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق المحدودة التي تتولى الدولة أمر تنظيمها وإدارتها وملكيتها، ولذلك فإن الدولة في ظل هذه النظرية تحترم مبدأ توازن الموازنة بحيث لا يجوز فرض إيرادات أو تحصيلها بتكليف المكلفين بأعباء مالية إلا ضمن حدود لتمويل نفقات المرافق العامة.

نجد أن التقليدين اهتموا بالنواحي الفنية والتقليدية الخاصة بالنفقات العامة بمناسبة دراسة الموازنة من الناحية التنظيمية، واختيار الوضع المناسب لتنظيمها، إلا أنهم يتناولون التحرير الاقتصادي للنفقة والدور الملقى على عاتقها في الحياة الاجتماعية لأن الاعتقاد السائد أنداك أن العامل الأساسي في النفقات العامة حجمها، أما مضمونها وقنوات إنفاقها فيعزى إلى اختيار تفضيلات الدولة لتبقى وجوه الإنفاق دون أخرى وهذا توجه سياسي أولا على منطق التقليديين حيث أن محتوى هذه النظرية قد عد نفقات الدولة مجرد نفقات استهلاك.

إن الدور الذي أنيط بالدولة في إدارة حياة المجتمع وهو يقابل الاستهلاك الخاص الذي يقوم بإدارة الأفراد لإنفاقهم لغايات إشباع الحاجات الخاصة ولذلك كان الحياد في الإنفاق العام وهو الطابع الأساسي.

لقد أثار المحدثون في المالية العامة دراسة النفقات العامة المكان الذي تستحقه من عناية واهتمام ولا سيما بعد الزيادة المرتفعة في حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي القومي والحياة الاجتماعية، موظفة في سبيل دعم هذا التدخل وتأهيل مبادئه أسس وعناصر المالية العامة كأركان أساسية لهذا الطريق، ولذلك بات من غير الممكن الاحتفاظ بحياد النفقات العامة في ظل هذا التطور الهائل الذي لحق بدور الدولة. كما سبب

هذا التطور خروج الموازنة العامة في الإطار الذي وضعتها فيه النظرية التقليدية وهو مبدأ التوازن، وفي ضوء هذه الظروف يمكن زيادة النفقات العامة للوفاء بالأهداف المذكورة على الرغم من احتمال أن تصاب الموازنة بعجز، وانتهت التطبيقات المالية الحديثة إلى قبول فكرة عجز الموازنة وأنها لا تشكل خطرا ويمكن توظيفها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتلاقي الآثار السلبية عن الدورات الاقتصادية.

انطلاقا من هذا الطرح يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تطورت النفقات العامة في الجزائر؟ وما مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي في الفترة من 2000 إلى 2010؟

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

*أنه يمس جانب من الحياة الاقتصادية للدولة ويحدد المسار الاقتصادي لها.

*قدرة الدولة على موازنة ميزانيتها وتحقيق الأهداف المسطرة.

*معرفة دور النفقات العامة وتطورها في النشاط الاقتصادي للدولة.

أما الغرض من الدراسة فيتمثل في العناصر التالية:

*معرفة أثر تطور النفقات العامة في السياسة المتبعة للدولة.

*معرفة التقسيمات المتنوعة للنفقات العامة وأهميتها في تمويل وظائف الدولة.

*معرفة أسباب تزايدها من وقت لآخر وآثارها على النشاط الاقتصادي.

*تسليط الضوء على النفقات العامة للجزائر من الفترة من 2000 إلى 2010 .

قبل ذلك يجب التطرق إلى الأسئلة الفرعية:

*ما هي النفقات العامة ومختلف تقسيماتها وأركانها؟

*ما هي أسباب تزايدها؟ وما هي أنواع هذا التزايد؟

*هل تعتبر النفقات العامة أداة تعكس الوضعية المالية للدولة؟

من هنا نصوغ الفرضية:

إن كل تطور سواء بالزيادة أو بالنقصان للنفقة العامة يؤدي إلى آثار سلبية أو ايجابية على النشاط والنمو الاقتصادي، أي أن الأسباب الظاهرة لتزايد النفقات العامة تؤدي إلى ظهور عوامل تؤثر على النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى فرضيات فرعية:

*تعتبر النفقات العامة مرآة عاكسة لمالية الدولة.

*توصف الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار كما كونت نسبة مهمة من الدخل القومي.

*لم تعد النفقات العامة محصورة في تمويل وظائف الدولة التقليدية إنما أضحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

من أجل وصف تطور النفقات العامة وما ينجم عن هذا التطور من آثار استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النوع من البحوث .

رغم الصعوبات التي تعرضنا لها بصدد البحث عن المراجع المناسبة لهذا البحث التي للأسف نعاني من النقص فيها أو انعدامها أحيانا، إلا أننا حاولنا وبكل جهد أن نلم بكل ما هو ضروري وواقعي للتحليل والإلمام بجميع جوانبه المختلفة لنعطي للقارئ والمطلع الباحث عن هذا النوع من المواضيع كل التفاصيل والمعلومات المترتبة عن هذا البحث.

لأجل دراسة هذا الموضوع تم تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول أساسية وكل فصل إلى مباحث وكل مبحث إلى مطالب حيث:

تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية النفقات وتبيان عناصرها وضوابطها ومختلف تقسيماتها كما قمنا بدراسة ظاهرة تزايد النفقات، كما تناولنا في الفصل الثاني مختلف الآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة للنفقات العامة والمؤشرات الكمية لدراسة هذه الآثار، أما الفصل الثالث فتم تسليط الضوء على النفقات العامة للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2010 كدراسة حالة.

مقدمة الفصل :

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة .

لذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي حدث في دور الدولة .

ففي ظل الدولة الحارسة كان دورها يقتصر على القيام بواجبات الأمن الداخلي والخارجي، والقضاء وتسيير المرافق الأساسية . إذ كان دور النفقات العامة في ذلك الوقت يقتصر على تحقيق هذه الأغراض فقط والذي انعكس على دراسات الاقتصاديين والماليين، لم يعطي التقليديين أهمية كبيرة لدراسة النفقات العامة حيث كانوا يتناولونها من الناحية القانونية فحسب دون البحث في طبيعتها وآثارها في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية، لذلك كان حجم النفقات العامة يتحدد بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات العامة، وكان تحصيل الإيرادات العامة بالقدر الذي يمكن من تغطية حجم النفقات العامة، ولذلك ففي ظل النظرية التقليدية (الكلاسيكية) كانت الدولة تقدس مبدأ توازن الميزانية، فلا تسمح بتحصيل الإيرادات أو تكاليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات تسيير المرافق العامة بل وأكثر من ذلك كان ينظر إلى نفقات الدولة باعتبارها نفقات الاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد .

أما الفكر المالي الحديث أصبح ينظر إلى النفقة العامة نظرة مختلفة تماما، فهي نفقة إيجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية .

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة .

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.

انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على تطور مفهوم المالية العامة وبالتالي تطور مفهوم النفقات العامة، فقد اختلف هذا المفهوم في ظل الدولة المتدخلة عن المفهوم الذي كان في ظل الدولة الحارسة.

الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم النفقات العامة.

أولا: المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

كان الفكر الاقتصادي في ظل الدولة المحايدة يتضمن إقصاء الدولة عن التدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية إلا مهامها التقليدية التي تنحصر في الدفاع عن أرض الوطن والأمن الداخلي وتحقيق العدالة، ولما كان الأمر هكذا فإن الأمر يقتضي التوفير في نفقات الحكومة وعدم زيادتها عن قدر معين، لأن الزيادة تعني التدخل وبالتالي التقليل من الحرية الاقتصادية الذي يتميز بها النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت.[1]

فقد تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تحقيق العبء المالي على أفراد المجتمع.

وكان هناك أولوية للنفقات العامة حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة، ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية هذه النفقات.

يتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت:

- تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة وبالتالي قلة أنواع النفقات العامة.

- انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية فخير الميزانيات أقلها حجما.[2]

1) أحمد عبد السميع علام: المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة1، ص 44.

2) محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، 2007 ،عمان، ص 121– 122.

ثانيا: المفهوم الحديث للنفقات العامة.

خرجت الدولة عن مفهوم الحياد والمراسلة وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على مفهوم النفقة العامة حيث:

– تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة ودعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات، وهذا يجعل النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

– ازداد حجم النفقات العامة وارتفعت نسبتها على الدخل القومي.

من خلال ما تقدم أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة، حيث أن تأثير كل نوع من أنواع النفقات العامة يختلف عن الآخر فبالإضافة إلى ذلك فإن التزايد المستمر في حجم الإنفاق العام أضفى أهمية خاصة على دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة تحت موضوع تقويم النفقات العامة، بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات المعاصرة.[1]

الفرع الثاني: تعريف النفقات العامة.

تعرف المصروفات التي تدفعها الدولة عندما تمارس وظائفها في إشباع الحاجات العامة بالنفقات.

وعليه يمكن تعريف النفقة العامة بأنها: " المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة ". [2]

المطلب الثاني: أركان النفقات العامة.

عموما يمكن تحديد ثلاث أركان للنفقة العامة يجب توافرها ألا وهي :

أولا : الشكل النقدي للنفقة العامة .

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، فقد كانت الوظائف العامة غير مأجورة، ويمنح الشخص

1) محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: المرجع السابق، ص122.

2) محمد البنا: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص267.

الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة أو الألقاب أو الأوسمة لكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة حيث انتهى عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية. ولهذا الأسلوب عدة مزايا أهمها:

1- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.

2- تحقق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.

3- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته، فالطابع النقدي للنفقة العامة يتمثل فيما تدفعه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة للحصول على المـــوارد الإنتاجية من سلـــع وخـــدمات، وعلى السلع الاستهلاكية التي تحتاجها للقيام بنشاطها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن وعلى الخدمات والمرافق العامة.

وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل والإعفاء من سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة.[1]

ثانيا: صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة.

وفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالشخص العام الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة.[2]

وعلى هذا فإن النفقة التي ينفقها أشخاص خاصين، طبيعيين أو معنويين، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموال خاصة وليست عامة برغم من عمومية الهدف ومن تم يعد من قبيل الإنفاق الخاص.

ولكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة والهيئات العامة تعد من قبيل النفقات العامة؟

من المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو الهيئات العامة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاط

1) محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة2، 2010، ص 106.

2) سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقيقية، الطبعة 9، 2009، ص24.

اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية فقد ثار خلاف فقهي حول طبيعتها وقد استند الفكر المالي في سبيل تشديد طبيعة الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي[1]

1- المعيار القانوني:

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام، وهي الدولة والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة، فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

من الملاحظ أن هذا المعيار استند إلى أمور قد تتفق وطبيعة الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش والدفاع والعدالة وبعض المرافق العامة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويستلزم بذلك السلطات الآمرة ولكن مع انتقال الدولة من الحارسة إلى المتدخلة والمنتجة، فأصبحت الدولة تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل النقل، المواصلات، الزراعة...الخ.

وبالتالي عدم الاعتماد على هذا المعيار القانوني للتفرقة وبالتالي اللجوء إلى معيار آخر أكثر دقة. [2]

2- المعيار الوظيفي: le critère fonctionnel

يستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية له.

بناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نقطة خاصة وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة، والتي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه

1) سوزي عدلي ناشد: نفس المرجع السابق ، ص20.

2) محمود حسين الوادي: مرجع سابق، ص107.

النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية فإذا قاموا بهذه النفقات باعتبارهم سلطة عامة، أي مزودة بالوسائل التي يعطيها القانون الإداري لأشخاص القانون العام فإن النفقات تعد في هذه الحالة نفقات عامة بلا جدال، أما إذا قاموا بالتصرف أو بالعمل شأنهم في ذلك شان الأفراد العاديين، فإن النفقة تعد نفقة خاصة وبناء على ما تقدم واستنادا للمعيار الوظيفي فإن ما يعتبر من النفقات العامة لا يصدر من أشخاص القانون العام بل قد يصدر عن أشخاص القانون الخاص، وفي حقيقة الأمر أن الأخذ بهذا المعيار لا يعني تجاهل التطور الذي لحق بمالية الدولة ومن شأنه أن يخرج من نطاق المالية العامة الجزء الأكبر منها والتي تقوم بها الدولة لإشباع الحاجات العامة التي تتزايد على نحو مستمر إثر تطور دور الدولة.

وبناءا على ما تقدم بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.[1]

ثالثا: هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة.

إن هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصفة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع إلى آخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع، ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة.[2]

1) حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة1، 2003، ص312.

2) المرجع نفسه: ص312.

المطلب الثالث: ضوابط النفقات العامة.

إن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام وهذه القواعد هي:

أولا: قاعدة المنفعة.

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أن لا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون الأخرى ممن يتمتعون بنفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

ثانيا: قاعدة الاقتصاد في النفقة.

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن ولذا وجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة.[1]

ثالثا: قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية (قاعدة الرخصة).

وتعني هذه القاعدة أن لا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة أي موافقة السلطة التشريعية وبخاصة أن النفقات هي مبالغ ضخمة.

ففيما يتعلق بإجراءات الإنفاق العام فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة وخطوات صرفها، والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها ويترتب عليها فعلا النفع العام، وعلى ذلك فإن تقنية النشاط المالي الإنفاقي للدولة يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقدرات المالية الأخرى.[2]

---

1) زاوي أسماء: دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 1990 – 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2009، ص 36–37.

2) بن نوار بومدين: مرجع سابق، ص 57 – 58.

المطلب الرابع: المراحل الأساسية لصرف النفقات العامة.

أولا: مرحلة الالتزام.

ينشأ الالتزام بالنفقة أو عقد النفقة نتيجة لوجود دين يتضمن وجود إنفاق من قبل الدولة، ومثاله القرار الصادر لأجل القيام ببعض أعمال المنفعة نتج عنه التزام الدولة بإنفاق مبلغ معين وما يشترط في هذه المرحلة من عمليات النفقات أن يصدر الالتزام عن السلطة صاحبة الاختصاص.

ولهذا وحتى يرتب الالتزام بالنفقة كل آثاره القانونية يجب أن يصدر متطابقا مع اعتمادات الميزانية المرخص بها قانونا وذلك وفق مجموعة من القيود أهمها:

- وجود اعتماد مالي يسمح للسلطة المخول لها تنفيذ النفقات القيام بالعملية.
- التقيد بمقدار الاعتماد المالي المرخص به حيث لا يمكن الالتزام بمقدار نفقة يفوق مبلغ الاعتماد المفتوح.
- التقيد بوجهة الإنفاق المحددة إذ لا يتم الالتزام بنفقة من اعتماد مخصص لوجهة أخرى من الإنفاق.[1]

ثانيا: مرحلة التصفية.

يعني تحديد الدين الواجب على الدولة أداؤه ويتولى هذه العملية الموظف المختص ويجب التأكد أن الدائن قد أوفى بجميع التزاماته اتجاه الدولة.[2]

فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية مع ضرورة التأكد من أن الشخص الدائن غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين الدينين.

ومن القواعد المالية المقررة أن يكون الدفع بعد انتهاء الأعمال إذ يتعين على دائن الدولة أن ينهي أعماله أولا التي تسببت في دانيته قبل أن تدفع له الدولة المبالغ المالية المدينة بها نتيجة هذه الأعمال حتى يتسنى لها تحديد مبلغ على نحو فعلي.[3]

1) بن داود إبراهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص73.

2) سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة الأرض 2011، الطبعة1، ص 215.

3) سوزي عدلي ناشد: مصدر سابق ، ص383.

ثالثا: الأمر بالصرف.

الأمر بالصرف هو الأمر الذي يوجهه آمر الصرف إلى المحاسب ليدفع مبلغ الدين إلى الدائن، وهو أمر إداري يصدر من رئيس الدائرة، ويجب أن يتضمن أمر الصرف الفصل والمادة التي يحتسب عليها مبلغ النفقة ويجب أن يستعمل مستند الصرف على تصديق الآمر والمحاسب المسؤول عن تحضيره.

رابعا: مرحلة الدفع.

يقصد بها إجراءات دفع مبلغ النفقة إلى مستحقيها، فإذا ما دفع مبلغ النفقة فإن عملية تنفيذ النفقة تكون قد انتهت ويتولى أمر هذه العملية المحاسب، ولا يقوم المحاسب بعملية الدفع إلا بعد تدقيق النفقة لذلك فإن المحاسب يقوم بمهمتين هما: التدقيق وأمانة الصندوق فالمحاسب لا ينفذ عملية الصرف إلا بعد التأكد من قانونية مستند الصرف وعليه أن يمتنع عن صرف النفقة إن كانت فيها مخالفة قانونية وإلا كان مسؤولا عنها.[1]

1) سعيدي علي العبيدي: مرجع سابق، ص216.

المبحث الثاني: تبويب النفقات العامة.

إن تطور مهام الدولة ودورها أدى إلى تنوع النفقات العامة وإن البحث في تقسيم النفقات يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها مضمونها وطبيعتها، إن كل دولة أخذت بالتقسيمات التي تتلائم وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي لذلك نجد أن كتاب المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات العامة.

المطلب الأول: من حيث نطاق سريانها (المجال).

أولا: النفقات الوطنية (المركزية).

هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها مثل: نفقات الدفاع الوطني والقضاء والأمن فهي نفقات ذات طابع وطني.

ثانيا: النفقات المحلية (الإقليمية).

وهي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل: توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة[1].

المطلب الثاني: تقسيم النفقات من حيث دوريتها.

أولا: النفقات العادية.

وهي نفقات تتكرر بشكل دوري كل سنة في الميزانية مثل مرتبات الموظفين، والنفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة[2].

والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر[3].

---

1) محرزي محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ، ص79.

2) جمال يرقي: أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزان الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2002، ص8.

3) محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص78.

ثانيا: النفقات غير عادية.

هي تلك النفقات التي لا تدرج في الميزانية إلا في ظروف معينة (غير عادية)، أو خلال سنوات معينة كنفقات الحروب ذو الاستثمارات الكبرى، ومن نتائج هذا التقسيم أن النفقات الغير عادية تغطى من إيرادات غير عادية، لكن وتماشيا مع المفهوم الحديث للمالية العامة والنفقات التي كانت تعتبر غير عادية أصبحت من أهم النفقات العادية كنفقات الخاصة بالإنشاءات الجديدة، نفقات بناء الطرق، المباني على اختلاف أنواعها لا تتكرر كل سنة بذاتها وإنما تتكرر سنويا بنوعها.[1]

ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات، النفقات الجارية وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي تلك اللازمة لتسيير المصالح العامة وإشباع الحاجات العامة. أي أنها تقابل النفقات العادية وهي لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للمجتمع، والنفقات الرأسمالية وتسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة الوطنية، مثل: نفقات البناء والأشغال العمومية للطرق والسكك الحديدية...الخ، فهي تخصص لتشغيل رؤوس الأموال العينية في المجتمع ومن ثم فهي نفقات تماثل النفقات غير العادية.[2]

المطلب الثالث: تقسيم النفقات من حيث القوة الشرائية.

أولا: نفقات حقيقية.

وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة وتؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.[3]

ثانيا: النفقات التحويلية.

هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف توزيع الدخل الوطني دون أن تكون لها مقابل من أداء خدمة لها أو زيادة في الثروة الوطنية، كالإعلانات الاجتماعية ومعاشات الضمان الاجتماعي.

---

1) جمال يرقي: أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزان الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2002، ص8.

2) محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص78.

3) بودنذخ كريم: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص41.

إن هذا النوع من النفقات العامة ينقل في الحقيقة جانب من دخول الأفراد أصحاب الدخول المرتفعة عن طريق سحبه بوسيلة الضرائب إلى فريق المواطنين أصحاب الدخول المحددة وتنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى ثلاثة أقسام:

1. النفقات التحويلية الاقتصادية:

وهي الإعانات التي تمنح للمنتجين حتى يمكن تخفيض أسعار السلع التي يقومون بإنتاجها والتحويل هنا للقدرة الشرائية من المنتجين لصالح المستهلكين وكذلك منح إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية.

2. النفقات التحويلية الاجتماعية:

وتهدف إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الاجتماعية المحرومة، مثل إعانات المرض، الشيخوخة وبالبطالة.

3.النفقات التحويلية المالية:

وهي النفقات اللازمة لخدمة الدين العام واستهلاكه.[1]

المطلب الرابع: تقسيم النفقات من حيث الوظيفة.

أولا: النفقات الاقتصادية.

هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية التي تطرقنا إليها سالفا، حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

يكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك لأن الدولة تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها. مثال ذلك الطرقات، الجسور والسدود...الخ، وهي تمثل مرافق البنية التحتية الأساسية التي أصبحت تمثل حاجة عامة: فقد ساد مثلا في البلدان النامية الطابع الزراعي لفترة طويلة إلا أنه مع التطور الصناعي تحولت تلك الهياكل إلى هياكل يغلب

1) بن نوار بومدين: النفقات العامة على التعليم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2010، ص25–26.

عليها الطابع الصناعي، والدولة وحدها هي التي تقوى على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الاستثمار العام.

قد تبع هذا التحول توسع الوحدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية مما يتطلب نفقات كبيرة، من جهة وإيجاد الإمكانيات الضرورية لتمويل الوحدات الإنتاجية من جهة أخرى. وهو أمر يستدعي تدخل الدولة مباشرة نظرا لضعف مستوى الادخار الفردي في البلدان النامية وانعدام أسواق مالية تغذي حاجات التمويل.

يجب أن نشير هنا إلى المكانة التي تحتلها النفقات الخاصة بالهياكل والمرافق الاقتصادية حيث تمثل نسبة عالية، في البلدان النامية، تليها الخاصة بالدفاع ثم التعليم فالتأمينات الاجتماعية والسكان وأخيرا الصحة العمومية.[1]

ثانيا: النفقات الاجتماعية.

هي النفقات المتعلقة بالأغراض والأهداف الاجتماعية للدولة، والمتمثلة أساسا في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وهذا عن طريق توفير أسباب زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع.[2]

وتشمل هذه النفقات على مبالـــغ ماليـــة موجهـــة نحـــو قطاعات مختلفة سواء قطاع التعليم والتكـــوين، الصحة، السكن، النقل...، وأهم هذه النفقات تلك المتعلقة بقطاع التعليم والتكوين فهي تعبر عن العامل الأساسي لتقدم ورفاهية المجتمع في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي تشغل في الوقت الحاضر الجزء الأكبر من الإنفاق العام في الدول المتقدمة من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.

ثالثا: النفقات الإدارية.

يقصد بها النفقات المتعلقة بسير المصالح العامة واللازمة لأداء الدولة لوظائفها وتشمل هذه النفقات الإدارية العامة، الدفاع، الأمن، والعدالة، والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة.[3]

1) محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص71 72.

2) معلاش يوسف: مدى مساهمة الإنفاق العام دفي تفعيل المنظمات غير السوقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص12.

3) معلاش يوسف: مرجع سابق، ص12.

المطلب الخامس: تقسيم النفقات العامة في الجزائر.

يتم تقسيم النفقات العامة في الجائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى.

ويصنف المشروع الجزائري الاعتمادات على أساس إداري في أربعة أبواب من النفقات وهي متمثلة فيما يلي:

جدول(أ) يتمثل في نفقات التسيير، جدول (ب) يتمثل في نفقات التجهيز الذي يعني الاستثمار في الجزائر، جدول (ج) نفقات استثمار المؤسسات، جدول(د) جدول خاص بتدعيم الأسعار والتصنيف الاقتصادي وينظر إلى طبيعة وخصائص النفقة سواء بالنسبة إلى آثارها المباشرة على الدخل الوطني، ومن ثم تنقسم إلى نفقات حقيقية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بصورة مباشرة ونفقات تحويلية وهي التي لا تؤدي بطريقة مباشرة على زيادة الإنتاج الوطني، بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني من قطاع إلى قطاع أو من فئة إلى أخرى. أو بالنسبة إلى دوريتها ومن ثم تنقسم إلى نفقات عادية جارية وأخرى استثنائية رأسمالية وتتمثل الأولى في تلك التي تنفقها الدولة من أجل تسيير إدارتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية، أما الثانية فتتمثل في النفقات الاستثمارية التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية واللازمة لزيادة الإنتاج السلعي ولزيادة الخدمات العامة.

أولا: نفقات التسيير (الإدارية):[1]

تنقسم نفقات الدولة في الميزانية العامة إلى أربع أبواب وكل باب تتكون من سبع فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا، وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محددة، ويمكن أن يقسم البند إلى فروع. نفقات الباب الأول والثاني المتمثلة في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية والباب الثالث والرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات.

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

1) علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، 2011، ص32.

الفقرة الأولى: احتياطات الدين.

الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العام.

الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.

الفقرة الرابعة: الضمانات.

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.[1]

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية.

ويحتوي هذا الباب على الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية السياسية ذات الطبيعة السيادية مثل: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والمجلس الدستوري.

- وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها هذين البابين تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.[2]

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

وهي تلك الاعتمادات الضرورية لسير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات ويتكون من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: رواتب العمال.

الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.

الفقرة الثالثة: المعاشات والنفقات الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: المعدات وتسيير المصالح.

الفقرة الخامسة: المستخدمون وأعمال الصيانة.

الفقرة السادسة: المستخدمون وإعانات التسيير.

الفقرة السابعة: المستخدمون والنفقات المختلفة[3]

1) علي زغدود: المرجع السابق، ص33

2) بن نوار بومدين: المرجع السابق، ص29.

3) علي زغدود: مرجع سابق، ص33

الباب الرابع: التدخلات العمومية.

يتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والإدارية مثل: إعانات المجموعات المحلية.

الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل: المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

الفقرة الثالثة: النشاط التربوي والثقافي مثل: تقديم المنح.

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل: الإعانات الاقتصادية والمكافآت.

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن).

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات والصحة).

ثانيا: نفقات التجهيز (الاستثمار).

إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي مثل: الزراعة، الصناعة، النقل،... إن قائمة ميزانية نفقات الاستثمار والتجهيز تمثل الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والاستثمار.

لا يمكن لأية عملية أن تنجز إلا إذا كانت مسجلة وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك التي تخصص لسد نفقات الاستثمار، حيث تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب وهي:

- الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الرأسمالية الأخرى.

يلاحظ أن تقسيم ميزانية النفقات يخضع لقاعدة معروفة وهي قاعدة تخصيص الاعتمادات ومعناها أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز أن يكون إجمالي بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، أي أنه لا يجوز أن يوافق البرلمان مثلا على تخصيص 30 مليون دينار لنفقات وزارة الإسكان تاركا للحكومة أمر توزيع هذا المبلغ على أوجه الإنفاق المختلفة من مرتبات الموظفين ونفقات إدارة وصيانة مباني الوزارة والاستثمارات في المشروعات التي تقوم بها وغير ذلك، بل يتعين أن يوافق البرلمان على تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه إنفاق الوزارة وبمقتضى هذه القاعدة لا يجوز للحكومة أن تنقل مبلغا اعتمده البرلمان للنفقات الواردة في باب معين للإنفاق على وجوه أخرى في باب آخر إلا بعد الرجوع إلى البرلمان والحصول على موافقته، وبمفهوم المخالفة يجوز للحكومة أن تنقل الاعتماد المخصص لبند من البنود الواردة في اعتماد باب ما للإنفاق على بند آخر وارد في نفس الباب ولا تختلف النفقات من وزارة إلى أخرى.[1]

1) علي زغدود: المرجع السابق، ص35.

شكل رقم (01) : تقسيم النفقات العامة

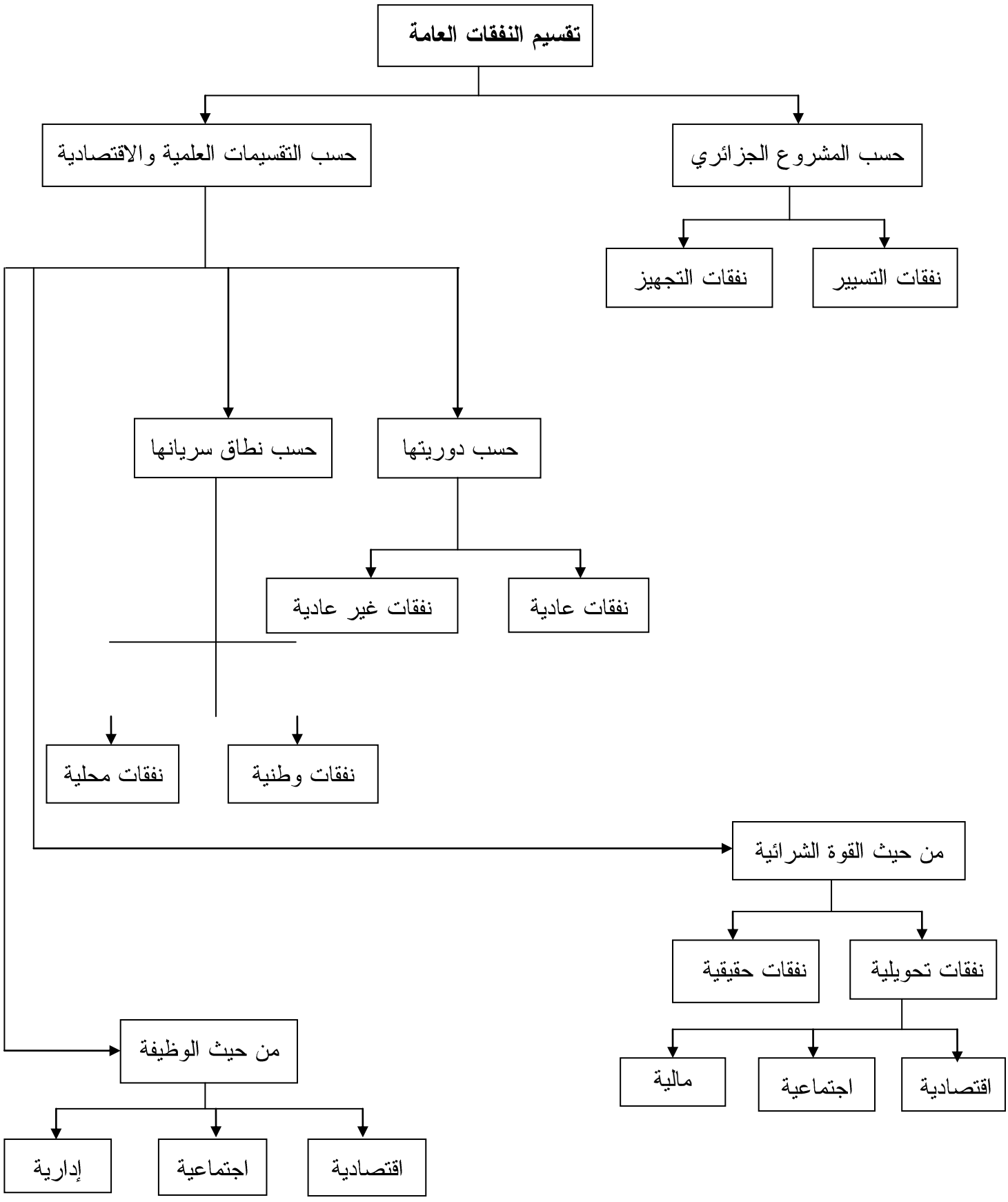

المصدر: إعداد الطلبة

المبحث الثالث : تطور النفقات العامة.

إن نظرة فاحصة في دراسة واستقرار التاريخ المالي لمختلف الدول توضح أن النفقات تخضع إلى ظاهرة عامة هي ظاهرة ازدياد النفقات العامة وتنوعها، التي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة في العصر الحديث خاصة، وتتحقق تلك الظاهرة في جميع الدول على السواء باختلاف نظامها الاقتصادي والسياسي ولا يحل بهذه الظاهرة العامة إذا ما حدث أو يحدث في سنة ما أن تنخفض النفقات أو تثبت لسنة أو لعدد من السنين بل تبقى الظاهرة العامة وهي الاتجاه المتزايد المستمر للنفقات العامة في مختلف الدول.

المطلب الأول: حدود النفقات العامة .

يثير هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي ستقتطع من الدخل القومي لتوجيهها إلى الإنفاق العام، بحيث لا يجوز للدولة أن تتخطاها وبتعبير آخر هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها بأي شكل من الأشكال عند تحديد النفقات؟.[1]

يتحدد حجم النفقات العامة على أساس الفلسفة التي يقوم عليها نظام الدولة الاقتصادي والسياسي وذلك لأن هذه الفلسفة تحدد الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تتطلب أن ترصد لها نفقات عامة على حجم وظيفة الدولة[2].

حيث استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة معينة 10% أو 15% من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها.

فالعوامل المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في دولة معينة تعني أنه إذا كانت الإيديولوجية الفردية هي السائدة فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي، وتبرير ذلك أن دور الدولة في هذه الإيديولوجية يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية (الدولة الحارسة) المنحصرة في الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي والقيام ببعض الأشغال العامة والقليل من الخدمات الاجتماعية العامة. [3]

أما في ظل الإيديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية كاستإلال بعض المشروعات الإنتاجية وتقديم الخدمات المجانية، ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة.

1) سوزي عدلي ناشد: مصدر سابق، ص59.

2) علي زغدود: مرجع السابق، ص35.

3) سوزي عدلي ناشد: مصدر سابق، ص59.

وتؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات وحدودها حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل القومي والمستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي.

ففي اقتصاد الدول الرأس مالية: في أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، ويحدث العكس في أوقات الرخاء حيث تقل النفقات العامة لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة.

بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين وإلا يترتب على ذلك بدء ظهور انتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

أما العوامل المالية فيقصد بها أن حدود الإنفاق العام لا بد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات.[1]

ومن العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة المنفعة الجماعية، فالنفقة العامة تخضع لفكرة المنفعة العامة إذ أنه لا يكون مبررا إذا حقق منفعة مساوية على الأقل لما يترتب على الإنفاق من تضحية.

وأن قياس المنفعة الجماعية يمثل صعوبة كبرى إذ أنه ليس من السهل قياس هذا النوع من المنفعة ولم يتفق علماء المالية والاقتصاد على معيار منفعة للنفقات العامة، وفي الحقيقة فإن رجال السياسة هم الذين يتولون في نهاية الأمر اختبار النفقات العامة في ضوء ما يعتقدون أنه يحقق المنفعة الجماعية، فاختبار النفقات العامة هو في الأمر قرار سياسي يخضع لتقدير السلطة التي تصدره.[2]

1) سوزي عدلي ناشد: المصدر السابق، ص61.

2) علي زغدود: مرجع سابق، ص38.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة.

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وذلك بسبب تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل علماء الاقتصاد يجمعون على أن هذه الظاهرة أصبحت قانونا اقتصاديا يمكن أن يدمج ضمن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يحدث إضافة في تاريخ الفكر الاقتصادي في المستقبل القريب، والواقع أن هذه الظاهرة قد وضحت بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية، وأنه وعلى الرغم من الدخل القومي لغالبية الدول قد زاد بصورة كبيرة في تلك الفترة إلا أن نسبة الزيادة في الإنفاق قد تجاوزت بكثير نسبة الزيادة في الدخل بسبب التحول الاقتصادي الذي ساد النظام العالمي وتعدد الحاجات العامة التي يجب إشباعها من قبل الدول في ذلك الوقت.[1]

أول من لفت الانتباه على هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فانجر A.WAGNER بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها ترتب عليها الاستنتاج بوجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي للجماعة، وصاغ ذلك في قانون اقتصادي سمي باسمه " أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيتتبع اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد الناتج القومي " وقد فرق فانجر في هذا الخصوص بين وظائف ثلاثة للدولة:

الأولى: وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع والأمن وقد أرجع تزايد النفقات العامة في ذلك إلى اتجاه الدولة على الأخذ بمركزية الإدارة من ناحية وإلى التوسع في استخدام الآلات وقمع الاضطرابات الداخلية نتيجة لتعقد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى[2].

الثانية: المتعلقة بوظيفتها الإنتاجية فمع تزايد التقدم الفني وإمكانية الأخذ بنظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة، تتزايد النفقات العامة نتيجة تزايد الوظيفة الإنتاجية للدولة.

الثالثة: تتعلق بالناحية الاجتماعية وقد أرجع " فانجر" تزايد النفقات العامة إلى الرغبة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعدم استفادة كافة الطوائف الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.[3]

1) أحمد عبد السميع علام: مرجع سابق، ص47.

2) سوزي عدلي ناشد: مصدر سابق، ص63.

3) المرجع نفسه : ص63 – 64.

وظاهرة ازدياد النفقات العامة لها من الأسباب الحقيقية والظاهرية التي تؤكد تلك الظاهرة وتجعلها قانونا اقتصاديا لا يمكن التخلي عنه بل يعتبر من الظواهر المرتبطة ارتباطا فعالا بظاهرة التطور والتوسع الطبيعي للنشاط الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد السكان، أو ظاهرة التضخم التي لا يمكن لأي دولة أن تنجو منها، كذلك اختلاف النظام المالي في كل دولة الأمر الذي يجعل أنه حتى هذه الظاهرة وعلى الرغم من أنها ظاهرة عالمية إلا أنها تختلف باختلاف الظروف والمناخ الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: التزايد الحقيقي للنفقات العامة.

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيتين مختلفتين بنسبة أقل منها أو بدون عبء جديد، ويمكن لهذه الزيادة أن تشير إلى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وتعزى أهمية الوزن النسبي لكل منها بحسب الظروف والأوضاع ومستوى التطور في كل دولة، إلا أنه يمكن أن تتحلل إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية وحربية:

أولا: الأسباب الاقتصادية.

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية، حيث تمكن زيادة الدخل القومي من زيادة ما تقتطعه منه الدولة في شكل أعباء عامة، حتى وإن لم تزد من حجم الضرائب أو نوعها أو أسعارها، وتشجيع هذه الموارد المتاحة للدولة على زيادة إنفاقها في جميع المجالات، كما أن التوسع في إقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الآخر إلى زيادة النفقات العامة، وتهدف الدولة من تأسيس المشروعات: إما للحصول على موارد للخزانة العامة، أو للتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتطويق الاحتكار، وتوجيه النشاط الاقتصادي- بوجه عام – وجهة معينة بحسب المذهب الذي تؤمن به الدولة، كما أن الانكماش بل آثاره الضارة كان يفرض على الدولة زيادة إنفاقها بقصد زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال على الحد الذي يحقق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي أو الاقتراب منه.[2]

1) أحمد عبد السميع علام: مرجع سابق، ص48.

2) طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ص39 – 40.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية.

تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة، فالانتقال من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة ثم المنتجة، أدى إلى ظهور سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية والاجتماعية القديمة، ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي.

لم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل بل تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة، تعليم، ثقافة وإسكان...الخ، والإعانات الاجتماعية والمعاشات، رعاية الأطفال، إعانات العجز والمرض والبطالة والشيخوخة، ومن أهم النفقات العامة الاجتماعية في الدول النامية ما يطلق عليه الهيكل الأساسي ذو الطابع الاجتماعي وتتضمن الصحة، الثقافة، التعليم والإسكان، ونفقات الضمان الاجتماعي، التي تحاول الدول أن يستفيد منها جميع الأفراد يقضي جميع المخاطر التي يتعرضون لها.

ولا شك أن هذه النفقات الاجتماعية وبرامجها لها فائدتها الاجتماعية والاقتصادية أيضا وذلك بتوزيعها على القوة الشرائية لطبقات المجتمع، فتزيد من الطلب الفعلي، وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.[1]

ثالثا: الأسباب السياسية.

إن التوسع في النشاطات والمجالات السياسية قد ظهر جليا خلال النصف الثاني من هذا القرن فلقد أظهرت الظروف السياسية المختلفة أسباب الانفتاح السياسي بالانضمام إلى الهيئات الدولية المختلفة والمشاركة في نشاطاتها، وأعمالها ومؤتمراتها، وندواتها، مما يتطلب بدوره نفقات نقدية كبيرة، وتخصيص جزء منها في الميزانية العامة سواء كانت بالعملة الصعبة أو العملة المحلية.[2]

كما ساهمت ظروف الانفتاح السياسي إلى ضرورة تخصيص نفقات على قطاع التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، كما تعاظمت نفقات الدولة بزيادة نشاطاتها السياسية الدبلوماسية شعورا منها بتعاظم مسؤولياتها اتجاه رعاياها، حيث أصبح التوسع في الإنفاق في هذا المجال ضرورة ملحة لتمويل الممارسات والنشاطات السياسية الخارجية منها والمحلية على السواء.

1) بن نوار بومدين: مرجع سابق، ص45.

2) جمال يرقى: مرجع سابق، ص16.

رابعا: الأسباب الإدارية.

وهي النفقات المتعلقة بالجهاز الإداري للدولة، فلقد أدى تطور القطاعات والأجهزة الإدارية الحكومية إلى تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للإنفاق على هذه القطاعات تضامنا لاستمرارية تطورها، تحسين من جهة وضمان نشاطاتها وأعمالها المختلفة من جهة أخرى.

فالنفقات الإدارية تتمثل في نفقات العديد من الموظفين الإداريين والعمال المهنيين والحراس والسائقين والخبراء وغيرهم وحتى يستجيبوا للتغيرات الاقتصادية يتطلب تكوينهم وهذا ما وسع في حجم الإنفاق الحكومي.[1]

خامسا: الأسباب المالية:

اتسم العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث خرج القرض العام من مفهومه السابق باعتباره مصدرا استثنائيا للإرادات العامة لاستخدامه الدولة إلا في ظروف غير طبيعية، وتعترض الدولة وهي بصدد الحصول على القرض الكثير من الصعوبات، حيث تفرض المؤسسات المقترضة شروط قاسية عليها تحمل الدولة أعباء ضخمة.

وقد تضاعفت هذه الصعوبات نتيجة لجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب بها وتغطية قيمة قروضها بشروط مناسبة، وبخاصة إذا منحت الدولة المكتتبين مزايا: إعفاء من الفوائد والضرائب،... وقد تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري إذا أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة، إلا أن الحذر من اللجوء إلى القرض العام مصدره أنه يؤدي إلى زيادة الدين العام وزيادة نفقات خدمته، وبالتالي زيادة النفقات العامة، ولأن السلطة العامة سوف تستسهل هذا المصدر كونه أقل كلفة سياسية مما هو عليه الحال في حالة إصدار تشريع ضريبي وإن كانت القروض تصدر بموجب القانون، فإن قانونها يكون عادة أقل إثارة بالنسبة للسلطة التشريعية والبرلمانات مما هو عليه بالنسبة للتشريعات الضريبية.[2]

1) جمال يرقى: المرجع السابق، ص16.

2) طاهر الجنابي: مرجع سابق، ص41.

سادسا: الأسباب العسكرية.

تعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة، وهذه النفقات (نفقات الدفاع) هي من أهم فقرات النفقات الحكومية وقد درج بعض الاقتصاديين والماليين على دراسة هذه الأسباب ضمن الأسباب السياسية ولكن نظرا لطبيعتها الخاصة، واستقلالها وتحديدها في ضوء اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإستراتيجية، كان لها هذه الفقرة الخاصة بها.

وتتضمن النفقات العسكرية النفقات الموجهة إلى رواتب وأجور العاملين العسكريين والفنيين، وإلى قيمة الآلات والمعدات ونفقات الصيانة سواء في فترة الحرب أم في فترة السلم، وتلك التي تشمل المعاشات للمحاربين المتعاقدين وتعويضات لمنكوبي ضحايا الحرب، وكذلك ما تقدمه من مساعدات الاقتصاد الوطني في وقت الحرب.

وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحروب زيادة كبيرة، وتشمل نسبة مرتفعة من الميزانية العامة للدولة ومن الدخل الوطني، غير أنها تعود إلى الانخفاض بعد انتهاء الحرب، ولكنها لا تنخفض عادة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب، بل تظل مرتفعة عنه، ولا يلغي هذا الانخفاض بعد الحرب قانون تزايد النفقات العامة لأنه لا يعتبر من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.[1]

المطلب الرابع: التزايد الظاهري للنفقات العامة.

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في حجم ونوع الخدمات التي يستفيد منها المواطنين، بعبارة أخرى دون أن يقابلها زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة رغم زيادتها المستمرة.

وترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

1. تدهور قيمة النقود.
2. اختلاف طرق المحاسبة المالية.
3. الزيادة في عدد السكان.

1) بن نوار بومدين: مرجع سابق، ص47 – 48.

أولا: تدهور قيمة النقود " انخفاض القدرة الشرائية للنقود ".

إن انخفاض القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى أن تدفع الدولة عدد من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل وذلك من أجل الحصول على نفس المقدار من السلع والخدامات وهو ما يترجم بارتفاع مستوى العام للأسعار.

أي أن قيمة العملات الوطنية تسير نحو الانخفاض بمرور الزمن حيث يترتب على ذلك ارتفاع أثمان السلع، وبالتالي تقل القدرة الشرائية للمواطن ومن ثم تلجأ الدولة إلى رفع أجور العمال مما ينتج عنه تزايد حجم النفقات العامة للدولة باستمرار، فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرة إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرة في النفقات العامة في العصر الحديث.[1]

ثانيا: تغيير النظم المالية والمحاسبية.

من المعروف أن النظم المالية والمحاسبية قد تطورت تطورا كبيرا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد أحدث هذا التطور زيادة ظاهرية في نفقات الدولة، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، حيث فكرة الميزانية الصافية تقوم على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ويؤدي ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها بحيث تكون لها سلطة تخصيص نفقاتها من إيراداتها، التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات وكذلك المبالغ المعبرة عن صافي النفقات أو الإيرادات، ولقد كانت فكرة الميزانية الصافية تتبع بكثرة في الماضي، أما فكرة الميزانية الإجمالية فإنها لا تقوم على مبدأ تخصيص الإيرادات.

وبالتالي كافة النفقات العامة التي تصرفها المرافق والهيئات العامة تظهر جميعا في ميزانية الدولة العامة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة دون إجراء أي مقاصة بينهما.

1) بو بقرة الشيخ: مراقبة تنفيذ النفقات العامة في ظل الإصلاحات المالية – حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص40.

ومن صور تغيير الفن المالي أيضا، أن يزداد حجم الإنفاق العام زيادة ظاهرية نتيجة لتغير الأساليب الحكومية إذا ما حدث تعديل في بداية السنة المالية حيث تضاف نفقات بقيمة السنة السابقة إلى حسابات السنة المالية الجديدة، كذلك تعدد الميزانيات العامة وما ينشأ عن ذلك من تداخل فيما بينها.[1]

ثالثا: الزيادة في عدد السكان أو توسع مساحة إقليم الدولة.

يثور سؤال، هو: هل أن النفقات العامة هي التي تفرضها زيادة المساحة أو عدد السكان تؤدي إلى منافع فعلية للإقليم الأصلي للدولة، أو للسكان الأصليين؟ ولا شك أنه إذا تأثر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة زيادة، تكون الزيادة حقيقية. أما إذا زاد حجم الإنفاق العام في موازنة دولة ما لمجرد مواجهة التوسع في أرضها، أو زيادة عدد السكان دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين زيادة في الخدمات فتمثل هذه الزيادة في الإنفاق زيادة ظاهرية، بسبب أن زيادة النفقات العامة لا تعزى إلى التوسع في تقديم الخدمات العامة أو تحسين مستواها، وإنما إلى التوسيع في الخدمات نفسها بسبب المساحة الجديدة التي أضيفت إلى الدولة. أو لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات، مما يفرض الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام.[2]

1) بن نوار بومدين: المرجع السابق، ص49–50.

2) طاهر الجنابي: مرجع سابق، ص43.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص ما يلي:

أن النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها بهدف إشباع حاجة عامة، فتطرقنا إلى تطور هذا المفهوم من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة.

كما ناقشنا أركان النفقات العامة ومختلف الضوابط التي تحكم الإنفاق العام، كما تعرضنا إلى المراحل التي تمر بها النفقة من مرحلة نشأ الالتزام إلى غاية مرحلة الدفع.

كما تناولنا مختلف التقسيمات العلمية للنفقات العامة بالإضافة إلى نفقات النفقات في الجزائر.

بالإضافة إلى ظاهرة تطور النفقات العامة وتزايدها مع مختلف السنوات وكيف يتحدد الإنفاق في ظل الدولة الحارسة والدولة المتدخلة وأنواع التزايد في النفقات العامة.

إذن فالنفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة تستند على عدة تقسيمات.

مقدمة الفصل:

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام آثار واسعة المدى تتصل بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فوق إقليمها، ويهمنا في الفصل الحالي دراسة بعض هذه الآثار التي يحدثها هذا الإنفاق لما لها من أهمية بالغة في الفكر المالي الحديث، الذي أصبح يعول على النفقات العامة لتحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف، وحتى يتسنى لهذه النفقات أن تحدث هذه الآثار فلا بد أن ترسم السياسة الإنفاقية للدولة وفقا لما يترتب عليها من آثار، وبما يتفق والآثار المرغوب إحداثها لتحقيق أهداف الجماعة، حيث تصبح النفقات أداة لتحقيق غاية محددة فإذا عرف الهدف الوظيفي منها عرفت الحكمة من إنفاق الدولة لها، ومن هنا تتضح أهمية الدراسة العلمية للآثار الاقتصادية للنفقات العامة بالنظر إلى أن إغفال مثل هذه الدراسة لا بد وأن يؤدي إخفاق الدولة في بلوغ أهداف المجتمع.

حيث سيتم في هذا الفصل استعراض موجز لأهم هذه الآثار الاقتصادية بالنسبة لحجم الناتج القومي وطريقة توزيعه وعلى حجم بعض الكميات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والادخار ومستوى الأسعار بالإضافة إلى ظاهرتي المعجل والمضاعف كآثار اقتصادية غير مباشرة.

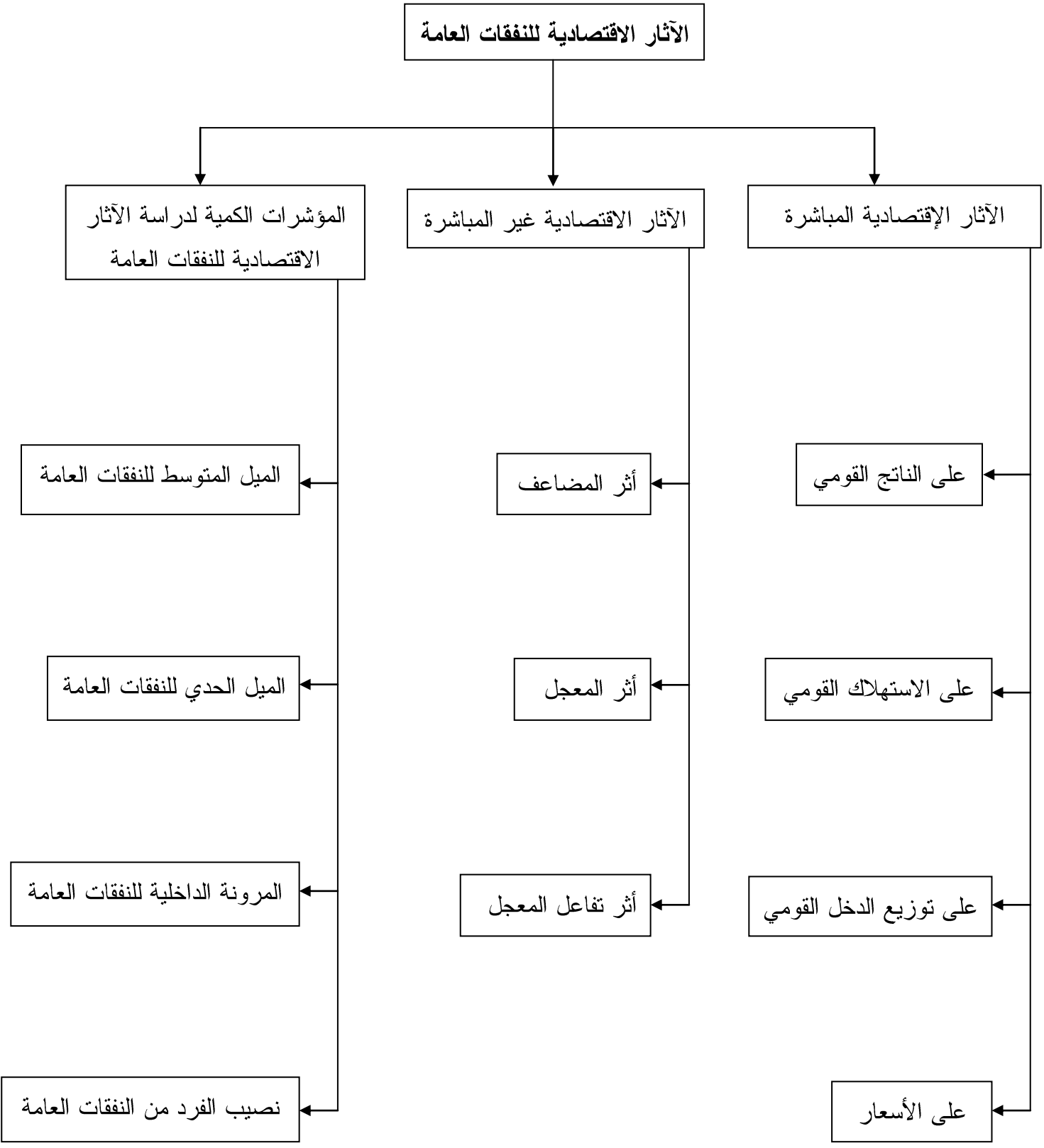

الشكل(02): الآثار الاقتصادية للنفقات العامة .

المصدر: إعداد الطلبة.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني وكذلك على الاستهلاك وأخيرا آثارها نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني، وسنقوم بمعالجة هذه الآثار الواحدة تلوى الأخرى فيما سيأتي.[1]

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية على الناتج القومي.

يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة، ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق العام عدة أشكال مثل نفقات التعليم والصحة ومساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة.[2]

إن النفقات العامة تؤثر على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها.

ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل، وهذا بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدولة المتقدمة وعلى درجة النمو في الدول النامية.

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني.[3]

ومن المعلوم على الإنفاق العام أنه ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي وإنفاق عام استهلاكي، ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري، وكذلك زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى حدوث زيادة المقدرة الإنتاجية فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري، كما تؤدي الإعلانات العامة الاقتصادية التي تعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية.[4]

---

1) سوزي عدلي ناشد: مصدر سابق، ص73.

2) عمر يحياوي: مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، الجزائر، ص84.

3) محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص100.

4) علي سيف علي المزروعي: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ص621.

بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية (الإنتاجية والاستثمارية) توجد النفقات الاجتماعية والتي تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو عينية، فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد (المتعلقة بالفئات محددة الدخل)، وبالتالي فلا يمكن مقدما معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد، ولكن ابتداء من هذه الفئات ذو الدخل المحدود وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطقي أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها.

أما إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية مثل نفقات التعليم والصحة التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر، فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم التقني والتعليمي والصحي والمعيشي من كل الجوانب، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج.[1]

بالإضافة إلى النفقتين السابقتين توجد كذلك النفقات العسكرية، حيث تمتلك النفقات العسكرية أثرا فعالا على الإنتاج الوطني، على وجه الخصوص، كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول، والنفقات العسكرية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب، وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة.

وترى النظرية المالية التقليدية أن النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة بينما تميل النظرية الحديثة إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات العسكرية.

تتمثل الآثار الانكماشية على حجم الإنتاج الوطني في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المالية) إلى إشباع الأغراض العسكرية والحربية، مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

1) محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص201– 202.

أما الآثار التوسعية للنفقات العسكرية على حجم الإنتاج الوطني فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ والمطارات والطرقات ونفقات البحث العلمي في مجالات الذرة والعلوم النووية وتصدير الأسلحة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الغربية الأوروبية.

وتتأثر النفقات العسكرية بالأوضاع السائدة في الدولة: فعندما يصل اقتصاد الدولة إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن النفقات الحربية لها أولوية على كافة النفقات الأخرى لكونها تمثل أساس الدفاع عن سيادة الدولة ضد أي غزو خارجي، أما في حالة نقص التشغيل فإن النفقات الحربية والفروع الإنتاجية الأخرى التي تتوقف عليها وبالتالي إلى تشغيل العمال العاطلين والقضاء على البطالة.[1]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية على الاستهلاك القومي.

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، تخصص نسبة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدة.

1- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام.

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء السلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام ولأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق، الأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات...الخ.

كما أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تعطي الدولة هؤلاء الأفراد دخلا كبيرا تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات، فإنها تقوم بتقديمها إليهم وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي، وإن كان يظل الفرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه، وبين مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم.

1) محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص202 -203.

2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد.

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو المعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.[1]

المطلب الثالث: أثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي.

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي توزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة منه وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمعات الليبرالية فهي تقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير، ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الدخل الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي:

1- العمل وإنتاجيته.

حيث تحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب وتموين العمال وتحسين إمكانيتهم الإنتاجية ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب التقني وتحسين ظروف المعيشة فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والتقني وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت إنتاجيته.

2- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:

وبذلك أصبح أصحاب التوجه الليبرالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج زادت قوته وسيطرته.

ومن ثم يحصل على جزء أكبر من الناتج الاجتماعي الصافي بالمقارنة بغيره الأقل قوة والعكس صحيح.

---

1) سوزي عدلي ناشد: مصدر سابق، ص77.

3- النفوذ الشخصي أو السياسي:

الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج.

وهذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح صاحب الفكر الليبرالي الذي يملك وسائل إنتاج أكبر، أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر على حساب الطبقة الكادحة.[1]

تتولى الدولة الإنفاق على بعض الخدمات العامة التي تنتفع بها الطبقات الفقيرة بدرجة أكبر من انتفاع الطبقات الغنية، فملاجئ اليتامى والعجزة، ومعاشات الضمان الاجتماعي وما إليها تعود بالنفع على الفقراء دون الأغنياء. وهو ما يعتبر نقلا للقوة الشرائية من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.[2]

وللتعرف على أثر الإنفاق العام على نمط الدخل الوطني لا بد من تحديد سياسة الإيرادات العامة للدولة، ذلك أن ما قد تنتهجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخول (بمنح إعانات للطبقات محدودة الدخل) قد يضيع مفعوله بإتباع سياسة إيرادات معينة، كفرض ضرائب مثلا على هذه الشرائح، ولذا لا بد من التنسيق بين سياسة الإنفاق والإيرادات وقد يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل المباشر أو غير المباشر.

- يكون أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني مباشرا، بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية، أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق المباشرة.
- ويكون أثر الإنفاق العام عن طريق توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من سعر تكلفته، وذلك بدفع إعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات، كذلك عندما يحصل بعض الأفراد على سلعة أو خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل يقل عن سعر التكلفة.[3]

أضف إلى ذلك أن التأثير يكون غير مباشر من خلال رفع المستوى العام للأسعار، ويكون ذلك في حالة الإنفاق العام الذي يتم تمويله من قبل الدولة عن طريق خلق عجز في ميزانيتها تقابله الدولة بالاقتراض من البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقد المعروض للتداول، فإذا زادت كمية النقود بمعدل

1) محرزي محمد عباس: مرجع سابق ص104 – 105.

2) محمد حلمي مراد: مالية دولية، أستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس، ص28.

3) محمد حلمي مراد: مرجع سابق، ص2.

يزيد على معدل زيادة الكمية المعروضة من السلع والخدمات وخاصة السلع الاستهلاكية، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا قد يصل إلى حد التضخم نتيجة لزيادة الطلب بمعدل أكبر من معدل العرض، وعادة ما يظل ارتفاع الأسعار مدة من الزمن قبل أن يشعر به أصحاب الأجور ومؤثرا في انخفاض دخولهم الحقيقية، الشيء الذي ينتج عنه أن الأجور لا تزيد إلا بعد ارتفاع الأسعار بمدة معينة وبطبيعة الحال فإن ارتفاع الأسعار مع بقاء الأجور– وما تمثله نفقات الإنتاج – على حالها يعني زيادة في الربح. [1]

وبمعنى آخر، فإن طريقة تمويل الإنفاق العمومي (العجز في الميزانية) قد يؤدي إلى زيادة في الجزء النسبي للربح على حساب نصيب الأجور في الدخل الوطني، الأمر الذي يعني تغييرا في نمط توزيع الدخل لصالح الفئات التي تحصل على ربح (لفترة زمنية معينة) ويؤثر أيضا نمط توزيع الدخل الوطني على طريقة الإنفاق الخاص، فالفئات التي زادت دخولهم عن طريق الإنفاق العام يتغير أسلوبها في الإنفاق، أي ينقص طلبهم على بعض السلع ويزيد على بعض السلع الأخرى أو حتى عن طريق شراء سلع لم يكونوا يشترونها في حالة بقاء دخولهم عن المستوى السابق على الاستفادة من الإنفاق العام. [2]

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية على الأسعار.

إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى الضغط والطلب إلا أن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي.

يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها.[3]

تتحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه:

فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان أو تقدم إعانات للمنتجين للحد من تكلفة الإنتاج، أو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار.[4]

كما يمكن للدولة تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتوجات وتخزينها ثم إعادة بيعها بأسعار منخفضة حفاظا على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات.[5]

1) محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص106.

2) المرجع نفسه : ص107.

3) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003 ، ص42.

4) عمر يحياوي: مرجع سابق ص 86 87.

5) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء: مرجع سابق، ص42.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

المطلب الأول: أثر المضاعف.

إن مضاعف الاستثمار يبين أثر التغير في الدخل الناجم عن تغير الاستثمار المستقل (التلقائي)، وبحيث أن الزيادة في الاستثمار هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما مقداره عدة أضعاف (عدة مرات) الزيادة في الاستثمار هذه، وعدد المرات التي يتضاعف بها الدخل القومي نتيجة لذلك يحددها مضاعف الاستثمار، ومن ثم فإن:

$$\text{مضاعف الاستثمار (م)} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في الإستثمار}} \cdot (1)$$

إن المضامين الأساسية للمضاعف تتمثل في أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما مقداره عدة أضعاف (عدة مرات) الزيادة هذه في الإنفاق، والتي يحددها المضاعف، فإذا كان المضاعف(5) فإن عدد المرات التي يزداد في الدخل هي (5) مرات الزيادة في الاستثمار، أي خمسة أضعاف الزيادة هذه.

وتبرز العديد من الملاحظات التي ترتبط بما سبق، والتي من بينها ما يلي:

1. أن الدخل يزداد (يتضاعف) نتيجة الزيادة في الاستثمار بعدد مرات الزيادة في الاستثمار والتي يحددها المضاعف.

2. أن المضاعف يتغير بتغير كل من الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للادخار، حيث أنه يرتبط بعلاقة طردية مع الميل الحدي للاستهلاك وبذات الاتجاه، حيث يزداد المضاعف بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وبالعكس، وأنه يرتبط بعلاقة عكسية مع الميل الحدي للادخار حيث يزداد المضاعف بانخفاض الميل الحدي للادخار، وبالعكس.

3. أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الدخل الناجمة عن زيادة الاستثمار المستقل والتي يحددها الميل الحدي للاستهلاك تؤدي إلى زيادة الدخل بعدد مرات الزيادة في الاستثمار التلقائي (المستقل)، وكما يحددها المضاعف أي أنها تستمر لحين الوصول إلى مستوى دخل توازني جديد يتحقق معه التساوي بين الزيادة في الادخار، والتي تمثل التسرب من الدخل مع الزيادة في الاستثمار المستقل والتي تمثل الإضافة إلى الدخل أي

1) فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص178.

عندما تبلغ الزيادة في الادخار (1000) مليون دينار والتي تتساوى مع الزيادة في الاستثمار المستقل والتي قدرها (1000) مليون دينار، وعندها تتحقق المساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل التوازني الجديد. [1]

4. إن ما سبق يتضمن أن المضاعف، وبالتالي الزيادة في الدخل نتيجة زيادة الاستثمار المستقل تعتمد على كل من الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للادخار، إذ أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وانخفاض الميل الحدي للادخار يرفع المضاعف، وبالعكس.

5. ومن ثم فإن أثر المضاعف على الدخل نتيجة الاستثمار المستقل حتى يتحقق ينبغي افتراض بقاء كل من دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار على حالها ودون تغيير في الفترة التي تتولد فيها الزيادة في الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري، وهو الأمر الذي يصعب تحققه واقعيا، ذلك لأن الميل الحدي للاستهلاك يمكن أن يتغير مع تغير الدخل، وهو ينطبق على الميل الحدي للادخار وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند حساب المضاعف، وتأثير التغير في الإنفاق الاستثماري المستقل على الدخل.

6. إن أثر المضاعف على الدخل نتيجة تغير الاستثمار المستقل يفترض علاقة لحظية بين التغير في الاستثمار المستقل والتغير في الدخل، أي بافتراض عدم وجود فترة تأخر زمني بين حصول الزيادة في الاستثمار المستقل والزيادة في الدخل، إذ أن مجرد تحقيق الاستثمار يتحقق أثره على الدخل بشكل مضاعف أو أن فترة التأخر الزمني هذه والتي تتمثل بفترة توليد الدخل نتيجة الاستثمار في أدنى فترة، في حين أن هذه الفترة قد لا تكون كذلك في حالات ليست بالقليلة وبالذات في الدول النامية التي تطول فيها فترة توليد الدخل نتيجة الاستثمار، وبالتالي حصول فترة تأخر زمني غير قصيرة بين تحقق الإنفاق الاستثماري وبين توليده للناتج والدخل، ارتباطا بطول فترة إقامة المشروعات التي تتضمنها الزيادة في الاستثمار، ومن ثم إسهام الزيادة في الاستثمار هذه في توليد الطلب دون أن تسهم بذات الوقت في توليد العرض. وبالتالي قد تطول الفترة المطلوبة لتحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بالمستوى التوازني الجديد الذي ينجم عن الزيادة في الإنفاق الاستثماري المستقل، ومن ثم فإن المضاعف الساكن هو الذي لا يتم فيه إدخال الزمن في حساب أثر مضاعف للاستثمار على الدخل، في حين أن المضاعف الديناميكي هو الذي يأخذ في الاعتبار الزمن في هذا الأثر.[2]

1) فليح حسن خلف: المرجع السابق، ص184، 185.

2) المرجع نفسه ص186.

لتوضيح آلية عمل المضاعف نضرب المثال الآتي:

نفرض أن الدولة قامت بإنفاق 100 مليون دينار وكان الميل الحدي للاستهلاك 80 ،فإن آثار هذا الإنفاق في زيادة الدخل القومي وعبر آلية المضاعف ستكون كما في الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم(03): أثر تغير الدخل على الاستهلاك والادخار.

الزيادة الأولية في الإنفاق	الزيادة في الدخل	الزيادة التالية في الإنفاق الاستهلاكي	الزيادة في الادخار
100	100	80	20
	80	64	16
	100	51.2	13.8
	80	41	10.3
	64	32.8	8.2
	51.2	26.2	6.6
	41	2.1	5.2
	32.8	16.8	4.2
	26.2	13.4	3.4
	21	10.7	2.7
	16.8	8.6	2.1
	13.4	88.6	72.1
	10.7	–	–
	8.6	–	–
100	**500**	**400**	**100**

المصدر: سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة.

1) سعيد علي العبيدي: مرجع سابق، ص98 – 99.

نلاحظ أن هذه الزيادة الأولية في الإنفاق (100 مليون) أدت إلى زيادة إجمالية في الدخل مقدارها (500 مليون) دينار، وتستخرج قيمة المضاعف حسب المعادلة التالية:

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الإنفاق}}$$

ويساوي في المثال السابق: $$\frac{0-500}{0-100} = 50$$

وإذا ما علمت قيمة الميل الحدي للاستهلاك فإن قيمة المضاعف تستخرج حسب الصيغة الآتية:

إن آلية عمل المضاعف تتطلب توفر عدة افتراضات مثل وجود اقتصاد صناعي يتميز بقدر كبير من المرونة في منحنى العرض الكلي، ووجود طاقات عاطلة في صناعة السلع الاستهلاكية، ووجود مرونة في المعروض من رأس المال العامل اللازم لزيادة حجم الإنتاج... لهذه الأسباب فإن آلية المضاعف لا تعمل في البلدان النامية، بل تؤدي إلى زيادة الإنفاق الممول عن طريق عجز الموازنة إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج والاستخدام.[1]

المطلب الثاني: أثر المعجل (المسارع).

عندما تعرضنا لشرح المضاعف... كنا ندرس أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني، فيقوم الاستثمار بدور المحرك للنشاط الاقتصادي أي يعتبر السبب في التغير، بينما في هذه الفقرة سنتناول الحالة المعاكسة وهي الحالة التي يكون فيها الاستثمار متغير تابع، بمعنى أننا سندرس أثر تغير الدخل أو (الاستهلاك) على الاستثمار.

إن نظرية الاستثمار التي تهتم بالاستثمار المحدث بواسطة التغييرات في مستوى الدخل (الإنتاج) تسمى بنظرية المسارع (المعجل)، وتقوم نظرية المسارع هذه على فرضيتين أساسيتين هما:

أ. عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة.

ب. نسبة رأس المال على الإنتاج ثابتة.[2]

1) سعيد علي العبيدي: مرجع سابق، ص99 – 100.

2) عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2001، ص178.

حقيقة الأمر أن زيادة الدخول كما رأينا، يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع... وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار – بمرور الوقت – بنسبة أكبر.[1]

المطلب الثالث: أثر تفاعل المعجل مع المضاعف.

جرت العديد من المحاولات للجمع بين المضاعف والمعجل في تأثيرهما على الدخل القومي، وعن طريق ما يترتب على عمل المضاعف من تغيير من الإنفاق الاستهلاكي بأضعاف ما يحدث من تغيير في الإنفاق الاستثماري، ومن ثم زيادة الدخل القومي بأضعاف الزيادة هذه في الإنفاق الاستثماري المستقل وكذلك ما يترتب على عمل المعجل من تغيير في مقدار الاستثمار المولد (المتسبب) أو التابع لدورة الدخل القومي، وبحيث أن الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري الناجم عن ذلك والمرتبط به، وبحيث أن التغير في الاستثمار المستقل يؤدي إلى تغيرات في الدخل والاستهلاك، وهكذا تستمر الزيادة التراكمية في الدخل نتيجة التفاعل بين المضاعف والمعجل، والتي يطلق عليها البعض بالمؤرجح.

إن المثال أدناه يوضح ما سبق بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك 80% وأن المعجل واحد صحيح أي أن العلاقة بين الطلب على السلع الاستهلاكية وإنتاج السلع الاستثمارية اللازمة لإنتاج ما يلي هذا الطلب هي 1/1، وكذلك افتراض وجود استثمار مستقل، ومتواصل، وبالمقدار ذاته، أي (1000) مليون دينار في كل فترة من الفترات المتتالية كما يلي[2].

1) سوزي عدلي ناشد: مصدر سابق، ص83.

2) فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص190.

الجدول رقم(04): أثر تفاعل المضاعف والمعجل على الدخل القومي .

الفترة	الاستثمار المستقل	الزيادة في الاستهلاك	الزيادة في الاستثمار التابع	الزيادة في الدخل
–	1000	–	–	1000
1	1000	800	800	2600
2	1000	2080	1280	4360
3	1000	3488	1408	5896
4	1000	4716.8	1228.8	6945.6
5	1000	5556.5	839.7	7396.2
6	1000	5917.0	360.5	7277.5
7	1000	5822.0	−95	6727
8	1000	5381.6	−440.4	5941.2
9	1000	4753	528.6	5224.4
10	1000	4179.5	573.5	4606.0

المصدر: فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان 2007 ص191.

ومن الجدول يتبين أن حصول استثمار مستقل بمبلغ (1000) مليون دينار يؤدي إلى زيادة الدخل (1000) مليون دينار، وزيادة الاستهلاك (800) مليون دينار لأن الميل الحدي للاستهلاك المفترض هو 80% وزيادة الاستهلاك يرافقها زيادة في الاستثمار التابع بمقدار (800) مليون دينار كذلك بحكم أن العلاقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية هي 1.1، وبذلك يزداد الدخل (2600) مليون دينار والتي تمثل الاستثمار المستقل + الزيادة في الاستهلاك + الزيادة في الاستثمار التابع وهي:

1000 + 800 + 800 = 2600 مليون دينار.

وهو الأمر الذي ينطبق على الفترات اللاحقة.

والجدول أعلاه يبين أن الزيادة في الاستهلاك والاستثمار والدخل تتزايد في البداية ثم تتجه نحو التناقض بعد ذلك، وهو التأرجح في أثر المضاعف والمعجل على الدخل هو الذي يتم الاستناد إليه في تفسير حصول الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل من قبل بعض الاقتصاديين وهذا يمكن أن يرتبط بالتغيرات في الخزين* بحيث أن وجود خزين من السلع يمكن أن يقلل من أثر المعجل. [1]

1) فليح حسن خلف: مرجع سابق ص191.

- المخزون.

ورغم ذلك فإن المضاعف والمعجل، والتفاعل بينهما من خلال المؤرجح يمكن أن يتم الاستناد إليه في تفسير الزيادة المتراكمة في النشاطات الاقتصادية، وفي الدخل القومي الذي يبين هذه النشاطات، وكذلك تفسير الانخفاض التراكمي في النشاطات الاقتصادية وفي الدخل القومي الذي يعبر عنها، رغم أن الدراسات الميدانية(التطبيقية) لم تؤكد بشكل قاطع على وجود علاقة دقيقة بين الزيادة في الدخل والاستثمار التابع بالرغم من وجود مثل هذه العلاقة، علما بأن كينز أكد على المضاعف، والكفاءة الحدية لرأس المال، ولم يؤكد على المعجل، وتفاعله مع المضاعف في التأثير على الدخل القومي[1].

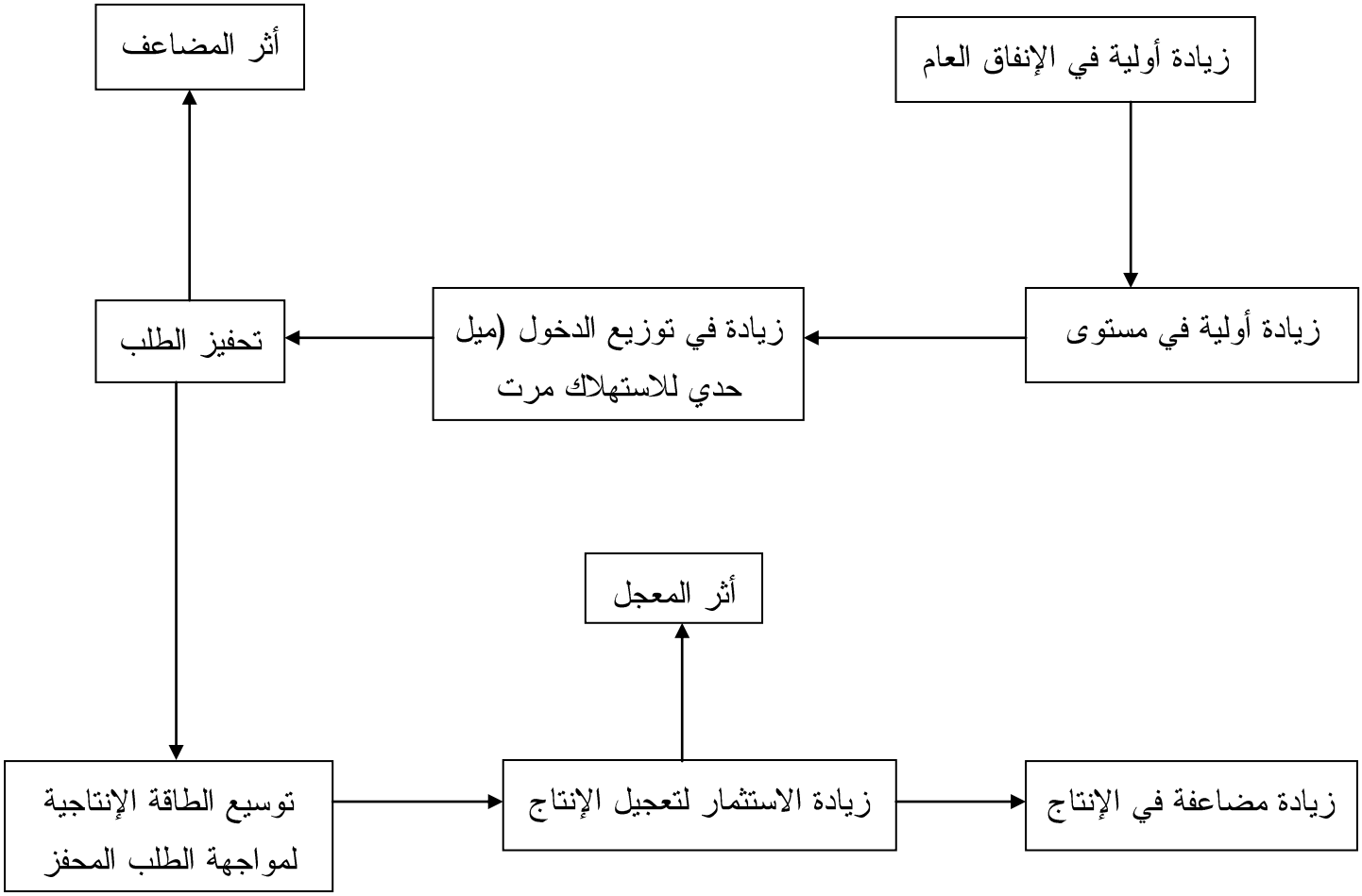

الشكل(05): آثار غير مباشرة للنفقات العامة " أثر المضاعف والمعجل المصدر: إعداد الطلبة.

المصدر إعداد الطلبة .

1) فليح حسن خلف: المرجع السابق، ص191 – 192.

المبحث الثالث: المؤشرات الكمية لدراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المطلب الأول: الميل المتوسط للنفقات العامة.

يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي، ويصاغ بالشكل الآتي:

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة ما}}{\text{الدخل القومي للسنة}}$$

ويعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فكلما ارتفعت قيمته دلت على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة مسؤولياتها في هذا المجال .

المطلب الثاني: الميل الحدي للإنفاق العام.

يوضح الميل الحدي للإنفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة لتستخدمه لإشباع الحاجات العامة، فهو إذن يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة الآتية:

$$\text{الميل الحدي في الإنفاقات العامة} = \frac{\text{التغير الحاصل في النفقات العامة}}{\text{التغير في الدخل}}$$

تكون قيمة الميل الحدي للإنفاق العام بين الصفر والواحد الصحيح وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي.

ويستخدم هذا المؤشر بين الدول وكذلك للمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها. [1]

1) سعيد علي العبيدي: مرجع سابق، ص102 – 103.

المطلب الثالث: المرونة الدخلية للنفقات العامة.

يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي، ويحسب على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في الدخل القومي}}$$

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر كذلك بالصيغة البيانية الآتية:

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{الميل الحدي للنفقات العامة}}{\text{الميل المتوسط للنفقات}}$$

إن القيمة العددية لمعامل المرونة الداخلية يعبر عن مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي، فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الاستجابة عالية، في حين تكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح.

المطلب الرابع: نصيب الفرد من النفقات العامة .

يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة وتحتسب على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

الشكل(06): بيان مستوى الرفاهية وعلاقته بنصيب الفرد من النفقات العامة.

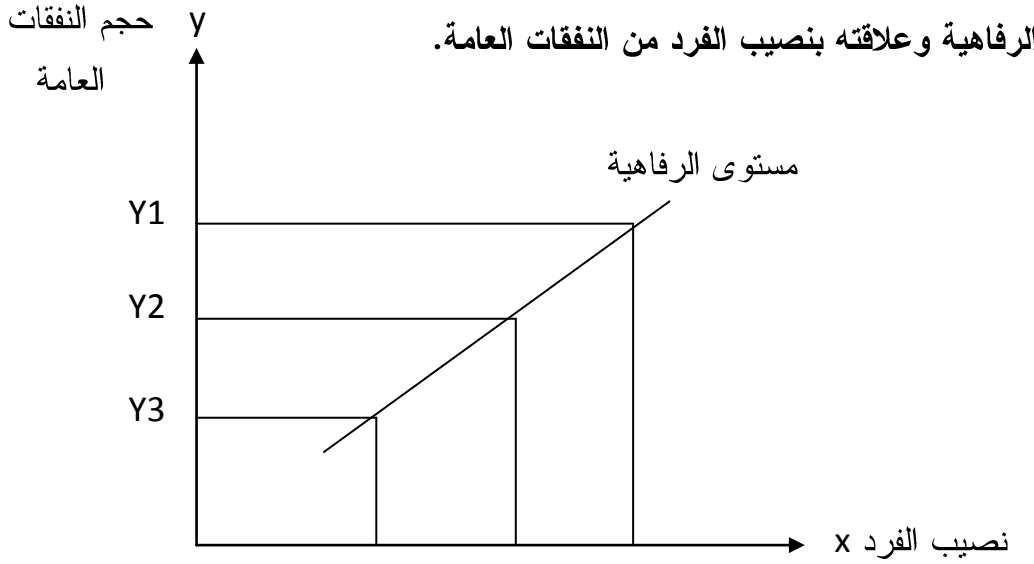

المصدر: سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة نلاحظ من هذا الشكل أنه:

كلما زاد نصيب الفرد من النفقات ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها [1]

1) سعيد علي العبيدي: مرجع سابق، ص103 – 104.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لما سبق نستخلص ما يلي:

* يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة إلى قسمين أساسيين هما:

القسم الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة ونعني بها تلك الآثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فتناولنا دراسة الآثار الاقتصادية لكل من الناتج القومي والاستهلاك القومي والادخار أي دراسة آثار كل من النفقات الإنتاجية والنفقات الاجتماعية والنفقات العسكرية أو الحربية، وكذلك أثرها على الاستهلاك الحكومي والدخول الموزعة على الأفراد أي دراسة أثر كل من المنح والإعانات النقدية والآثار الاقتصادية لمشتريات الدولة من سلع وخدمات.

القسم الثاني: فيتناول الآثار الاقتصادية غير المباشرة لكل من مضاعف الإنفاق الحكومي والمعجل ويعني بالظاهرة الأولى أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار معين يترتب عليها زيادات متتالية في الدخل القومي يصل بمجموعها في النهاية أكثر من المقدار الزائد سابق الذكر.

أما ظاهرة المعجل فتعني أن الإنفاق الحكومي يزيد من الطلب على الاستمرار المشتق من زيادة الطلب على سلع الاستهلاك.

مقدمة الفصل :

سمح تحسن الوضعية المالية الذي عرفته الجزائر بداية القرن 21 نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحويل السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام قصد الخروج من المخلفات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي وما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان وارتفاع معدلات البطالة.

حيث أنه ومع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر، تم إقرار برنامجي إنفاق عام الأول هو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ويمتد على طول الفترة من 2001 إلى 2004، والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد من 2005 إلى 2009 ، وقد كان لهذين البرنامجين دافعا قويا لزيادة النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

ونتطرق من خلال هذا الفصل في المبحث الأول إلى الخلفية الاقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم نبرز في المبحث الثاني كذلك الخلفية الاقتصادية للبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما المبحث الثالث فيتم تحليل الإنفاق العام في الجزائر من 2000 إلى 2010.

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من 2000إلى 2004.

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001 إلى 2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته حوالي 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 مليار دولار، ويعتبر برنامج ضخم قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـــ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الأول: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.[2]

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة للإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم(07): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :الوحدة مليار دينار

القطاعات السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب المؤية
1/ أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
2/تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
3/دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
4/دعم الإصلاح	30	15	–	–	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: نبيل بوفليح: دراسة تقويمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة الشلف ص252.

1) بودخدخ كريم: مرجع سابق الذكر، ص 193.

2) نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة الشلف، الجزائر، ص252.

إن الجدول السابق يبين لنا:

- أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـــ 210.5 مليار دينار، على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وذلك لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في تقليص البطالة وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.
- قطاع التنمية المحلية والبشرية قد حظي بنسبة 38.8 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج أي ما يعادل مبلغ 204.2 مليار دينار، ويعد ذلك مؤشرا لسعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة.
- أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتدءا من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية <PNDA> وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.
- أما القطاع الأخير والمتمثل في دعم الإصلاحات فقد خصص له مبلغ 45 مليار دينار أي بنسبة 8.6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

المطلب الثاني: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي. [1]

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

– تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

1) نبيل فليح، مرجع سابق الذكر، ص 251.252.

إذن مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

المطلب الثالث: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي من 2001 إلى 2004.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة من 2001 –2004 حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعينة حوالي 4.8% وهو أعلى من ما حقق في الفترة 1995 إلى 2000 والذي بلغ 3.2% وقد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001 إلى 2004 حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1% كمتوسط سنوي.[1]

(1): بودخدخ كريم، مرجع سابق الذكر، ص 208

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي من 2005 إلى 2010. [1]

البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي جاء قبل إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004 وذلك من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الاقتصاد من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دينار.

1– تحسن ظروف معيشة السكان: قيمته 1908.5 مليار دينار.

2– تطوير المناشئ الأساسية: قيمته 1703.5 مليار دينار.

3– دعم التنمية الاقتصادية: قيمته 337.2 مليار دينار.

4– تطوير الخدمة العمومية: قيمته 203.9 مليار دينار.

5– تطوير تكنولوجيات الاتصال: قيمته 50 مليار دينار.

المطلب الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– **تحديد وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثرت سلبا على نوع حجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد.

– **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي الأمني أو التعليمي.

---

1) بودخدخ كريم، مرجع سابق الذكر، ص 208 .

– **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي الأفراد، والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

– **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي، وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

المطلب الثالث: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي 2005–2009.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005–2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي تمتد خلالها القيمة الإجمالية لهذا البرنامج والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي ستة أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

فمن ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005–2009 وذلك يرجع بالأسباب إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة المالية العالمية و أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسننا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـــ 10.5 وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية. [1]

1) بودخدخ كريم، مرجع سابق الذكر، ص 216.

المبحث الثالث: تحليل الإنفاق العام في الجزائر من 2000 إلى 2010.

المطلب الأول: تحليل نفقات التسيير في الجزائر من 2000 إلى 2010.

تعتبر نفقات التسيير ضرورية لسير أجهزة الدولة وهي لا تقوم بأية عملية إنتاجية في الاقتصاد الوطني، لأن هذه النفقات موجهة أساسا لإمدادها هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال، وفي هذا المطلب سوف نركز على تحليل وتطوير إجمالي نفقات التسيير خلال فترة الدراسة (2000– 2010) وذلك من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (08): يمثل تطور نفقات التسيير من 2000 إلى 2010 .

الوحدة: بالآلاف

السنوات	المبلغ الإجمالي للنفقات العامة	المبلغ الإجمالي لنفقات التسيير	قيمة الزيادة في نفقات التسيير من سنة إلى أخرى	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة	نسبة زيادة نفقات التسيير من سنة إلى أخرى
2000	149079164	965328164	-	64.52	-
2001	1740256176	836294176	-129033988	48.05	-13.36
2002	2112106167	1050166167	213871991	49.72	25.57
2003	2398921900	1097385900	47219733	45.74	4.4
2004	2492657000	1200000000	102614100	48.14	9.3
2005	2493994000	1200000000	0	48.11	0
2006	5008302977	1283446977	83446977	25.62	6.95
2007	5101425361	1574943361	291496384	30.87	18
2008	6254901696	2017969196	443025835	32.26	28
2009	7979892485	2593741485	575772289	32.50	28
2010	9192812826	2837999823	244258338	30.87	9.4

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على قوانين المالية (2000–2010).

الشكل رقم (09): تطور نفقات التسيير خلال السنوات 2000– 2010

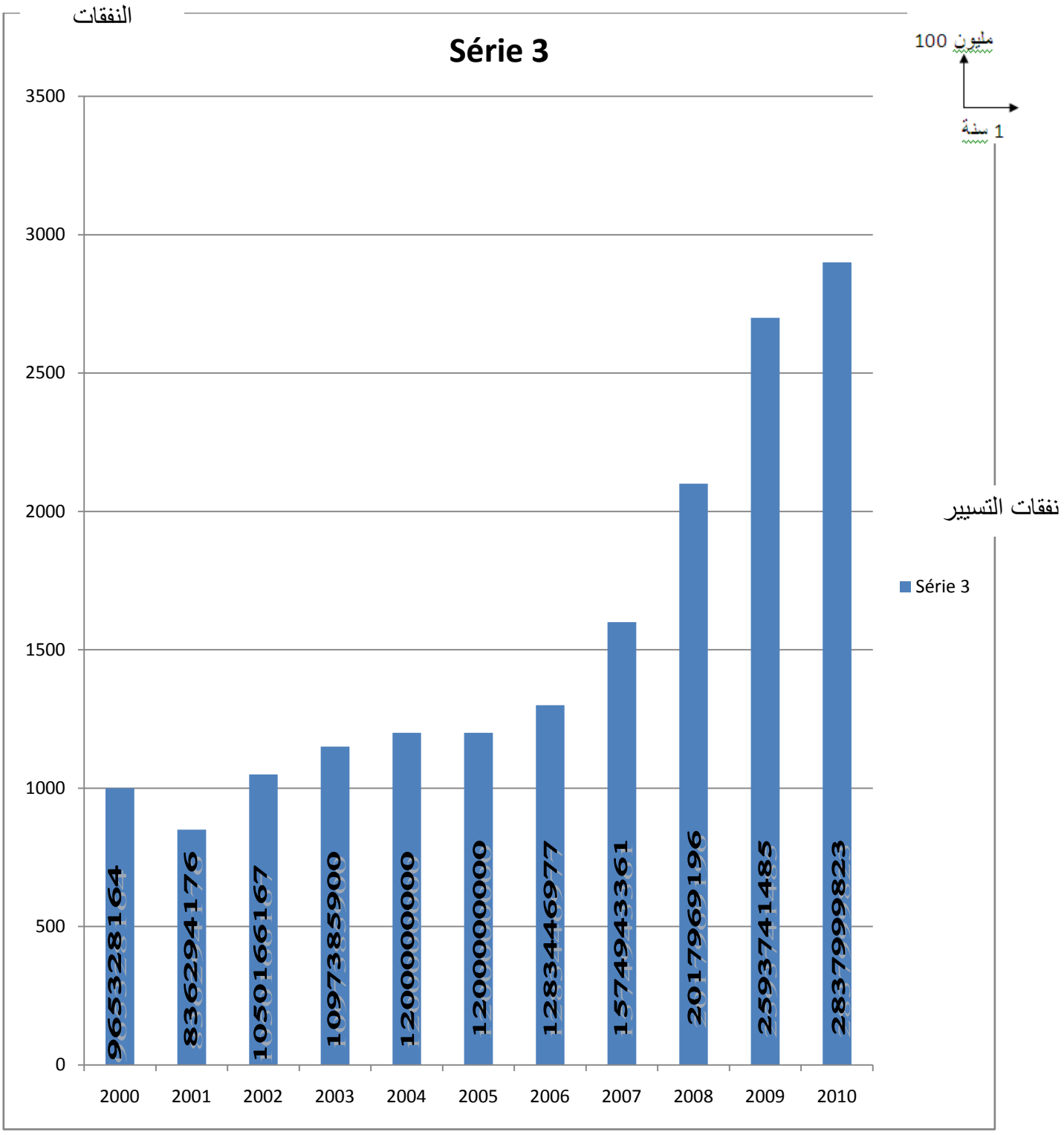

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 08.

- **طريقة حساب نسب الزيادة لنفقات التسيير:**

*حساب نسبة زيادة النفقات لسنة (2001) : نفقات سنة 2001– نفقات سنة 2000= قيمة الزيادة.

*836294176 – 965328164 = 129033988–

* نسبة الزيادة:

قيمة الزيادة أو النقص*100 = 129033988–*100 = 13.36–
قيمة العنصر في سنة المقارنة 965328164

*وبنفس الطريقة يتم حساب باقي النسب.

من خلال الجدول والشكل السابق يمكن القول بأنه:

قبل بداية فترة الدراسة (2000) كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية، والتي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على إيرادات غير قابلة للتقليص كالموارد الغذائية الأساسية والأدوية.

إن تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة يسمح بملاحظة أن هذه النفقات عرفت تفاقما وكان لها دور كبير في زيادة النفقات العامة، إذ استحوذت على نسبة تراوحت ما بين 30.87% كحد أدنى سنة 2010 و64.52% من النفقات العامة كحد أقصى، وهذا سنة 2000 وتبين لنا من خلال الجدول السابق أن نسبة نفقات التسيير بقيت تنخفض بشكل مستمر من المبلغ الإجمالي للنفقات العامة، لكن مبلغ نفقات التسيير كانت تتزايد من نسبة إلى أخرى بنسب متفاوتة حيث انخفضت بـــ 13.36% سنة 2001 عن سنة 2000 أي ما يعادل 129033988– وابتداء من هذه السنة أصبحت النفقات تتزايد بشكل مستمر وتدبدب فمثلا سنة 2002 زادت هذه النفقات بنسبة 25.57% عن نسبة 2001 أي ما يعادل 321871991 دج أما في سنة 2005 فقد بقيت هذه النفقات ثابتة مقارنة بسنة 2004، لكن نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة كانت تنخفض من سنة إلى أخرى بسبب سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي وكذلك البرنامج التكميلي، كما ترجع هذه الزيادات أيضا إلى اعتبارات اقتصادية وأمنية، بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية واجتماعية، وفيما يلي ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى تزايد نفقات التسيير:

– ارتفاع أسعار النفط الجزائري إلى مستوى 28.5§ سنة 2000 أي زادت بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999 وهذا ما أدى إلى ارتفاع الواردات البترولية حيث بلغت سنة 2000 حوالي 524000000 وبقيت ترتفع حتى

وصلت إلى 1835800000 دج سنة 2010 وهذه الزيادات في الواردات أدت بالضرورة إلى زيادة في النفقات العامة.

– رغبة الدولة في زيادة الاعتمادات المخصصة لبعض القطاعات كقطاع التربية والدفاع والتعليم العالي والشؤون الداخلية للحكومة، ويظهر ذلك سبب خلفية الدولة في تدعيم هذه القطاعات من أجل السير الحسن والتغيرات التي تصدر على هذه القطاعات، فمثلا قطاع التربية نلاحظ زيادة الاعتمادات المخصصة له من سنة إلى أخرى حيث نجذها تمثل ما نسبته 13.75% من إجمالي نفقات التسيير لسنة 2000 2010، وهذه الزيادات كانت تهدف أساسا إلى إنشاء وتشييد مدارس جديدة هذا فضلا عن مجانية التعليم الذي يكلف الدولة مبالغ معتبرة مما يزيد حجم النفقات .

– الضغوطات التي تمارس على الدولة وخاصة الوزارات، من النقابات العمالية في شكل إضرابات واحتجاجات من أجل منحهم امتيازات كزيادة الأجور والتقليص من عدد ساعات العمل، وهذا ما نلاحظه في بعض القطاعات كقطاع التربية وكذا قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لهذا نجد الدولة نفسها أمام مأزق تلبية طلباتهم وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم النفقات.

– الأزمات والكوارث التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية سببت لها خسائر جسيمة وكبيرة في بعض الهياكل البنائية والقاعدية ومست كافة فئات المجتمع بجوانب سلبية، لهذا وضعت السلطات بعض الهياكل والقطاعات الوزارية لتقوم بالتأمين ضد هذه الأزمات وتعويض المتضررين من هذه الأزمات ويظهر ذلك مثلا في وزارات التهيئة والتجهيز والضمان الاجتماعي والتضامن وغيرها، هذا وقد بدأت نفقات التسيير في التراجع بالنسبة لنفقات التجهيز من بداية فترة الدراسة حيث كانت سنة 2000 بنسبة 64.52% من إجمالي النفقات العامة وبقيت تنخفض حتى وصلت سنة 2010 إلى 30.87% .

وفي الأخير يمكن القول بأن الزيادة في نفقات التسيير كان من المفروض أن تؤدي إلى إنتاج معتبر في الجهاز الاقتصادي ولكن ما يلاحظ هو العكس وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقائص:

–سوء التسيير والاستخدام السيئ للمال العام من قبل الآمرين بالصرف حيث بلغت خسائر سوء التسيير خلال ثلاث سنوات (2005 إلى 2007) ما قيمته 104.000 مليار سنتيم وهذا كنتيجة لسوء تسيير المشاريع العمومية.

إضافة إلى هذا فإن النفقات الاجتماعية والتي تأخذ نسبة لا بأس بها من نفقات التسيير لا تصل إلى مستحقيها.

المطلب الثاني: تحليل نفقات التجهيز خلال السنوات 2000 إلى 2010.

إذا كانت نفقات التسيير موجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال فإن نفقات التجهيز توزع حسب فروع النشاط الاقتصادي.

وفي هذا المطلب سوف نقوم بتحليل نفقات التجهيزات من 2000 إلى 2010 وذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (10): تطور نفقات التجهيز من سنة 2000– 2010

الوحدة بالآلاف

السنوات	المبلغ الإجمالي للنفقات العامة	المبلغ الإجمالي لنفقات التجهيز	قيمة الزيادة في نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة	نسبة زيادة نفقات التجهيز من سنة إلى أخرى
2000	1496079164	530751000	–	35.48%	–%
2001	1740256176	903962000	373211000	51.95%	70.31%
2002	2112106167	1061940000	157978000	50.28%	17.47%
2003	2398921900	1301536000	239596000	54.26%	22.56%
2004	2492657000	1292657000	-8879000	51.86%	-0.68%
2005	2493994000	1293994000	1337000	51.86%	0.10%
2006	5008302977	3724856000	2430862000	74.38%	187.85%
2007	5101425361	3526482000	-198374000	69.13%	-5.32%
2008	6254901696	4236932500	710450500	67.74%	20.14%
2009	7979892485	5386151000	1149218500	67.50%	27.12%
2010	9192812826	6354813000	968662000	69.13%	17.98%

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على قوانين المالية 2000-2001.

الشكل رقم (11): تطور نفقات التجهيز من سنة 2000- 2010

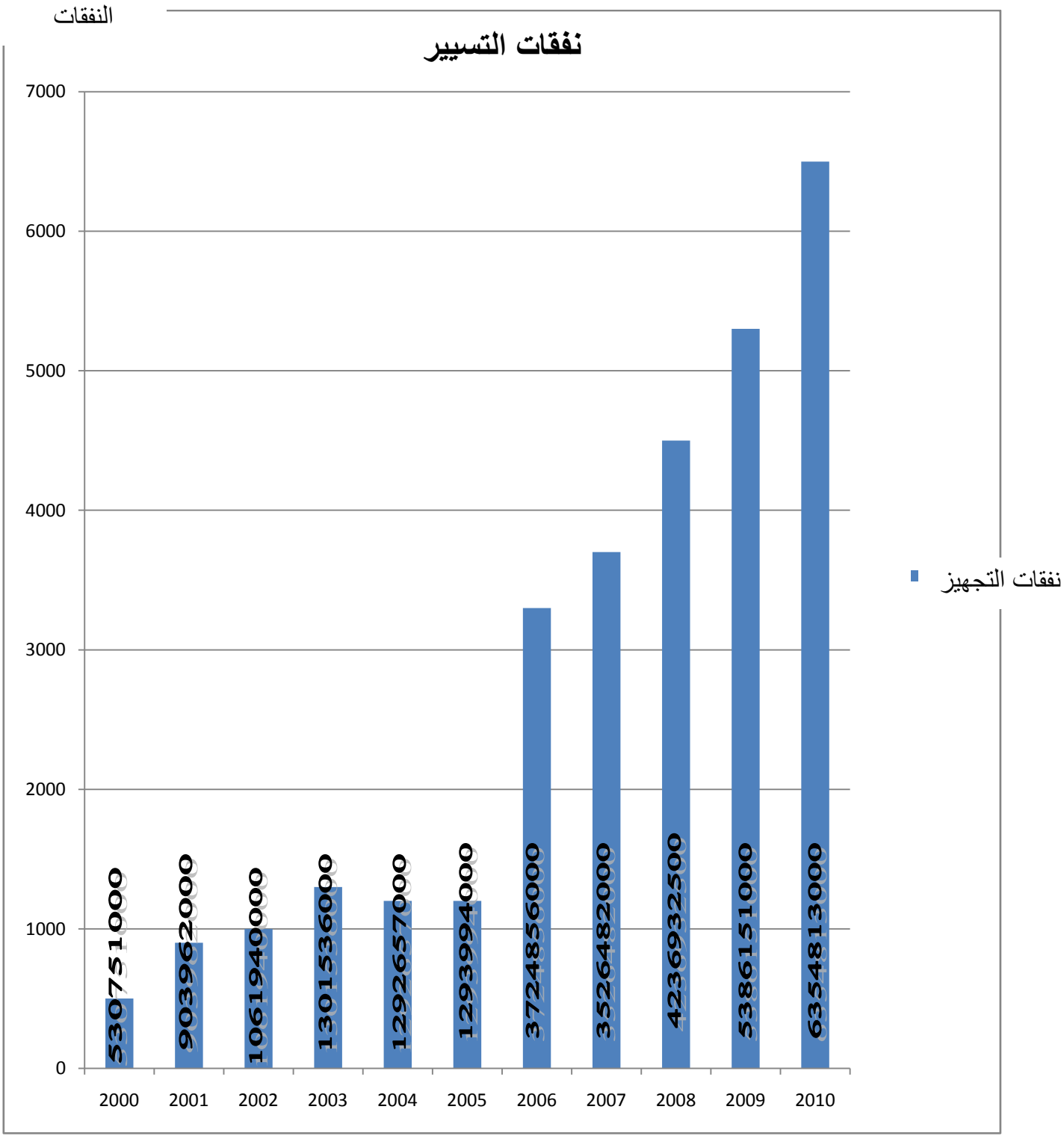

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 10.

تشكل نفقات التجهيز أهمية بالغة، وخاصة في الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل السياسية والبنى التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، والتي تعتبر المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى هدا الأساس وضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق السياسة المالية والنقدية والتي تلعب دورا هاما في تكوين رأس مال، ومن خلال الجدول والشكل السابقين يمكن تحليل ومعرفة مراحل تطور نفقات التجهيز خلال فترة (2000–2010) وإلى أي مدى أسهمت في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

وبداية سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري.

– ففي سنة 2000 نجد أن نفقات التسيير تستحوذ على نسبة كبيرة من النفقات العامة أما نفقات التجهيز فكانت تمثل 35.48% فقط.

– أما الفترة من 2001 إلى 2004 عرفت نفقات التجهيز زيادة كبيرة حيث قدرة بـــ 903962000 مليون دينار سنة 2001 ثم انتقلت إلى 1292657000 مليون دينار سنة 2004 أي أنها زادت بمقدار 388695000 مليون دينار وهي تمثل ما نسبته 143.55% مقارنة بنسبة 2000، كما أن نفقات التجهيز سجلت معدل نمو أسرع مقارنة بنفقات التسيير طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى والتي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري، السكن، التعليم، الكهرباء الريفية والغاز، وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن.

– الفترة من 2005 إلى 2009 تمثل هذه الفترة تحولات جذرية بالنسبة لنفقات التجهيز حيث نجد أنه ومع بداية سنة 2005 خصص لنفقات التجهيز مبلغ 1293994000 مليون دينار وهي تمثل ما نسبته 51.89% من إجمالي النفقات لسنة 2005 ثم نجد أن سنة 2006 بلغت فيها نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة حوالي 74.38% وكذلك سنة 2009 حيث مثلت 67.50%.

ونجد أن هذه النفقات ارتفعت نتيجة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009 وكذلك لسياسة الحكومة، والمتمثلة في ترقية الهياكل القاعدية والمنشآت الإدارية ووضع مناخ مناسب للاستثمار،وذلك من أجل جذب الرأسمال الأجنبي وجذب الاستثمار إلى البلاد، وقد قامت الحكومة بمجموعة

من الإجراءات في هذا الجانب فمثلا قامت بشق طرقات عبر كل التراب الوطني وتحسين أرضيتها خاصة في المناطق الصناعية، ولعل أهم مشروع في هذا الجانب يتمثل في الطريق السيار شرق غرب (قيمة المشروع 7 ملايير دولار مقيم على عدة سنوات) والذي يربط الحدود الشرقية بالغربية إضافة إلى هذا نجد أن الدولة اتجهت في هاته الفترة إلى تطوير بعض القطاعات الحساسة كقطاع الصناعة (سواءا الغذائية والثقيلة) وأيضا القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاع مهم للاقتصاد، وقد عمدت الحكومة بتدعيم هذا القطاع وهذا بمنح إعانات وأغلفة مالية من أجل استصلاح الأراضي في المجال الفلاحي حيث نجد أنه خصص لقطاع الفلاحة والري مبلغ 166476 مليار دينار سنة 2004 أي ما نسبته 12.86% من إجمالي نفقات التجهيز ثم ارتفع المبلغ المخصص لهذا القطاع سنة 2009 إلى 742116 مليار دينار أي نسبة 13.77% من مبلغ نفقات التسيير وهذه الزيادة تبرز الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع.

– كذلك نجد أن ارتفاع نفقات التجهيز في هاته الفترة راجع إلى سياسة الدولة في دعم فئات الشباب ذات الكفاءة المهنية، ودعم اليد العاملة المحرومة بخطط مدعمة عبر بعض القطاعات مثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا قطاع الصناعات التقليدية، وذلك عبر وكالات دعم الشباب بمنح إعانات وقروض بدون فوائد لهذه الفئة، هذا إضافة إلى الخطط التنموية التي تبرمجها من أجل ترقية بعض المناطق كخطط ترقية الجنوب الذي طرحه رئيس الجمهورية.

– أما في إطار السكن نجد أن هذا القطاع قد أخذ حصة لا بأس بها حيث أخذ ما نسبته 10.76% سنة 2005 من إجمالي نفقات التجهيز أما في سنة 2009 فقد استحوذ قطاع السكن على ما نسبته 15.74% من نفقات التجهيز وهذه الزيادة راجعة أساسا إلى ارتفاع أسعار مواد البناء مثل الاسمنت والفولاذ.

– أما في جانب المحروقات فنجد أن هناك استثمارات بمبالغ كبيرة جدا حيث أنه حسب وزير الطاقة والمناجم فقد تدعمت الجزائر بأكبر ناقلة للمحروقات «مسدار» والتي بلغت تكلفتها المالية حوالي 120 مليون دولار.

المطلب الثالث: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة من (2000–2010).

تحتل النفقات العامة مكانة اقتصادية هامة في اقتصاديات الدول فإلى جانب كونها تضمن تسيير دواليب الدولة، فهي تستخدم أيضا للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الجزائر منذ مرحلة الإصلاحات على جملة من التغيرات في تخصيص الاعتمادات المالية لتمويل المشاريع المهمة (الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البنى الاقتصادية التحتية وكذا الهياكل الإدارية)، ومن خلال الجدول التالي يمكن تحليل تطور النفقات الإجمالية خلال فترة الدراسة وتوضيح ما مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

جدول رقم (12): إجمالي النفقات العامة من 2000 إلى 2010.

البيان	نوع النفقات			
السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة%
2000	965328164	64.52	530751000	35.48
2001	836294176	48.05	903962000	51.95
2002	1050166167	49.72	1061940000	50.28
2003	1097385900	45.74	1301536000	54.26
2004	1200000000	48.14	1292657000	52.86
2005	1200000000	48.11	1293994000	51.89
2006	1283446977	25.62	3724856000	74.38
2007	1574943361	30.87	3526482000	69.13
2008	2017969196	32.26	4236932500	67.74
2009	2593741485	32.50	5386151000	67.50
2010	2837999823	30.87	635481300	69.13

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الجدولين رقم 04 و 05.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن تطور الإنفاق بمختلف بنوده يؤدي إلى تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما توفره من شروط صحيحة للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشاريع التنمية، وما يتضمنه في الانخفاض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وفي هذا الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة محل الدراسة بارتفاع معدلات الإنفاق العام سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز وهو ما يمكن أن يطلق عليها السياسة الانفاقية التوسعية وارتبط نمو الإنفاق العام وتصاعدت معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شاهدتها الجزائر خلال هذه الفترة (2000–2010) وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية ....إلخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ومع أن النفقات العامة في سنة 2000 كانت متواضعة إذ بلغت 53093994000 مليون دينار وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل سنة 2005 إلى 2493994000 مليون دينار أي زادت بنسبة 166.70% عن سنة 2000وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ قدرت سنة 2010 بـــ 9192812852 مليون دينار أي بنسبة 268.59% مقارنة بسنة 2005 .

إن أرقام النفقات العامة تكشف لنا أن السياسة الانفاقية خلال فترة الدراسة أكثر توسعية من السنوات السابقة فإذا نظرنا إلى النفقات العامة من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير والتجهيز يمكن ملاحظة ما يلي:

1– فيما يتعلق بنفقات التسيير يكشف لنا الجدول والبيان أن هناك اختلالا هيكليا بينهما وبين نفقات التجهيز فقد بلغت نفقات التسيير نسبة 64.52% من النفقات العامة سنة 2000 بينما نفقات التجهيز لم تتجاوز 35.48% ووصلت نفقات التسيير إلى أدنى نسبة لها سنة 2006 وقدرت بـــ 25.62% من النفقات الإجمالية بينما وصلت نفقات التجهيز إلى أعلى مستوياتها بـــ 74.38% لنفس السنة وهذا ما يدل أن السياسة الاتفاقية في الآونة الأخيرة تتجه اتجاها صحيحا حسب ما هو معمول به في اقتصاديات الدول المتقدمة.

2– أم نفقات التجهيز رغم محدوديتها سنة 2000 والتي قدرت بـــ 35.48% من إجمالي النفقات العامة وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بنفقات التسيير إلا أنها أخذت في التزايد ابتداء من سنة 2001 وذلك في شكل إنفاق على المشاريع الإنمائية.

خاتمة الفصل الثالث:

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي فإنه يمكن القول أن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري من خلال البرامج والمشاريع التي أدرجت في إطاره ، والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعانت منها من خلال أزمة اقتصادية وسياسية ، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ليواصل ما قد تم بدؤه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من خلالها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسين الآراء الاقتصادية باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخليها من المحروقات.

الخاتمة العامة :

إن لتطور النفقات العامة آثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي بوجه عام، ومن الملاحظ أن النفقات العامة هي الأموال اللازمة لتحقيق النفع العام لسد الحجات العامة، والدولة تقوم بشراء السلع والخدمات لتحقيق هذا الإشباع . ويختلف مدى الإشباع تبعا للفلسفة التي تنتهجها الدولة أي الدور الذي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها، وأن هذه الحاجات آخذة في الازدياد مع ازدياد الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

من هنا يظهر أن النفقات العامة آخذة في الازدياد بصورة مطردة، وقد يحدث أن تبقى النفقات العامة ثابتة أو تنخفض في سنة من السنين ويعود ذلك إلى ظروف طارئة، ولكن بصورة عامة فالنفقات العامة آخذة في الزيادة بعد الحرب العالمية الأولى وبصورة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

سواء كانت الزيادة ظاهرية للنفقات العامة وهي التي يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية أي الزيادة التي لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، أو كانت حقيقية أي زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء العامة أيضا بنسبة معينة والناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فكلاهما هنا يعبر عن تطور النفقات العامة للدولة خلال مرحلة نشاطها الاقتصادي .

وعليه قد ترتب عن هذه التطورات آثار على النشاط الاقتصادي سواء مباشرة أو غير مباشرة حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العامة تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية، فواقع الأمر أن لكل نفقة آثار محددة تنتجها في المجتمع، ومن ثمة فإن الحديث عن الحياة في هذا المجال لا يعدو أن يكون مجرد محض خيال، ونحن هنا درسنا الآثار الاقتصادية للإنفاق العام حتى نبين كيفية تطويره لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة، ومن هنا يتضح أن التزايد المستمر للنفقات العامة يؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة بصفة عامة .

وتلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي، ومن ثم فهو يشير على العموم إلى حملة من المؤشرات التي تنعكس وتبرز أهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس "الطلب يخلق العرض".

أما فيما يخص الجانب التطبيقي الذي يخص الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000– 2010 فقد ساهم برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذين البرنامجين في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية أثرهما على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا .

المصادر والمراجع

أ- الكتب :

1.أحمد عبد السميع علام: المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة1.

2.بن داود إبراهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

3.حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة1، 2003.

4.سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة الأرض 2011، الطبعة1.

5.سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقيقية، الطبعة 9، 2009.

6. طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.

7. علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، 2011.

8. عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2001.

9. عمر يحياوي: مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، الجزائر.

10. فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

11. محرزي محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ، ص79.

12. محمد البنا: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

13. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003 .

14. محمد حلمي مراد: مالية دولية، أستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس.

15. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، 2007 ،عمان.

16. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة2، 2010، ص 106.

ب- مذكرات ورسائل:

17. بن نوار بومدين: النفقات العامة على التعليم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2010.

18. بو بقرة الشيخ: مراقبة تنفيذ النفقات العامة في ظل الإصلاحات المالية – حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007.

19. بودخدخ كريم: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

20. جمال يرقي: أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزان الدولة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2002.

21. زاوي أسماء: دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 1990 – 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2009.

22. علي سيف علي المزروعي: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم كلية الاقتصاد، جامعة دمشق .

23. معلاش يوسف: مدى مساهمة الإنفاق العام دفي تفعيل المنظمات غير السوقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011.

مجلات :

24. نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة الشلف، الجزائر.

25. القوانين المالية الجزائرية 2000–2010.